

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤٣٤

الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أندرسن	(الولايات المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	
	البوسنة والهرسك	السيد باربالييتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيدة غو شياومي
	غابون	السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا	السيد براينس
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	اليابان	السيد سومي

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2010/588)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2010/574)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2010/588)

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2010/574)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تلقيت رسائل من ممثلي رواندا وصربيا وكرواتيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أوجه دعوات بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى القاضي باتريك روبنسن، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضي دينيس بايرن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد سيرج برامرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. تقرر ذلك.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2010/413، التي تتضمن التقرير السنوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2010/588، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2010/408، التي تتضمن التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا؛ و S/2010/574، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لرواندا. أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسن.

من آخر قضية - وهي قضية كارادزيتش - في نهاية عام ٢٠١٣.

أصدرت المحكمة حكمي استئناف. ولا تزال دائرة الاستئناف تنظر في الطعون المقدمة بشأن ثلاثة أحكام صادرة عن المحاكم الابتدائية. وما زال من المقرر الانتهاء من البت في جميع الطعون بحلول نهاية عام ٢٠١٤، على الرغم من أن التأخيرات التي حدثت مؤخرا في قضية كارادزيتش وكان لا مناص منها توحى بأنه يتعين إعادة تقييم هذا الموعد في الوقت المناسب. وواصل قضاة دائرة الاستئناف أيضا العمل بأقصى طاقتهم بشأن الطعون المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتستمر المحكمة في اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتسريع المحاكمات، بدون أن يكون ذلك على حساب الإجراءات القانونية الواجبة. وفي هذا الصدد، يجب أن أقول للمجلس إن القضاة أفادوا بأنهم يشعرون بضغط كبير جراء طلب الإسراع في عمل المحكمة. ولا بد لي من القول أيضا إن هذا يزعجني لأنه يحق للقضاة العمل في بيئة خالية من كل الضغوط الخارجية لئلا يتم المساس باستقلالهم أو يبدو أنه قد مسّ به.

على الرغم من الجهود الجبارة لتسريع إجراءاتنا، كان لا بد من تعديل بعض تواريخ الإنجاز التقديرية المحددة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى الرغم من أنه يجري وضع الجدول الزمني للمحاكمة على أساس العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة المحكمة، فإن هناك تأثيرات هامة على الجدول لا تخضع لسيطرتنا، مثل تخويف الشهود وعدم مشول الشهود ومرض المتهم وموت محامي الدفاع والتعقيدات المرتبطة بتمثيل المتهم لنفسه واكتشاف أدلة جديدة والتناقض المستمر في الموظفين.

القاضي روبنسن (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة أن ذلك يحدث تحت رئاسة الولايات المتحدة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للدعم الذي أبداه الأعضاء المنتهية فترة عضويتهم في مجلس الأمن، أوغندا وتركيا والمكسيك والنمسا واليابان، لعمل المحكمة. والمحكمة ممتنة، بصفة خاصة، للنمسا بصفتها رئيسة فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، إزاء التقدم الكبير الذي أحرز في إنشاء آلية لتصريف الأعمال.

ستكون ملاحظاتي اليوم قصيرة، لأن تفاصيل التدابير التي اتخذتها المحكمة لإنجاز ولايتها محددة في التقرير الذي يصدر مرة كل سنتين وتم تقديمه على النحو الواجب إلى مجلس الأمن (S/2010/588).

في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٣ شخصا، وكان هناك ١٨ شخصا قيد المحاكمة. وما زال المتهمان راتكو ملاديتش وغوران هادجيتش فارين. وأكملنا حتى الآن الإجراءات بحق ١٢٥ من أصل ١٦١ شخصا كانت المحكمة قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت المحكمة الإجراءات المتعلقة بـ ١٠ محاكمات على نحو متزامن، عن طريق مضاعفة القضاة والموظفين ليتسنى لهم العمل في أكثر من قضية في آن واحد. وتم إنجاز النظر في القضية الثانية من القضايا الثلاث المتعددة المتهمين المعروضة على المحكمة، وهي قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في قضايا دورديتش، وغوتوفينا وآخرين، وبيريتش، وإعادة المحاكمة جزئيا في قضية هاراديناي في عام ٢٠١١. ويتوقع اختتام خمس محاكمات في عام ٢٠١٢ وهي قضايا برليتش وآخرين، وشيشيلي، وستانيزيتش وسيماتوفيتش، وستانيزيتش وزوبليانين. ومن المتوقع الانتهاء

مدفوعات التعويضات. وهنا تكمن المشكلة. فالمحكمة لا تملك الموارد اللازمة، ولا يمكنها أن توفرها، لتنفيذ القرار ٢٥٦/٦٣. ومرة أخرى، يعرض على المحكمة تدبير يبدو في ظاهره أنه يوفر وسيلة لوقف الموجة السريعة من تناقص الموظفين، ولكنه في الواقع لا معنى له إطلاقاً.

علاوة على ذلك، ثبت أيضاً أن التوصية الثانية الصادرة عن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة كانت غير مجدية. ونصت هذه التوصية على أنه ينبغي إعطاء الأولوية لموظفي المحكمة في النظر في أهليتهم لتحويل عقودهم إلى عقود دائمة. ومع ذلك، فقد أفاد مكتب إدارة الموارد البشرية بأنه لن يتم إعطاء هذه الأولوية. وفي الواقع، فإن جميع التوصيات التي أصدرتها المحكمة بتحويل العقود إلى عقود دائمة تمت إحالتها إلى هيئة استعراض مركزية لأن المكتب لم يتفق مع أي من توصيات المحكمة. ولم يخف المكتب حقيقة أن استعراض التوصيات قد يستغرق بعض الوقت. ولا بد لي من القول إن ما يدعو إلى الاستغراب أن نشرة الأمين العام بشأن النظر في تحويل العقود إلى عقود دائمة لا تنص على إجراء استعراض من هذا القبيل.

وأود إذ أتطرق إلى المسائل الأخرى أن أسترعي انتباه المجلس مرة أخرى إلى ضرورة تعويض ضحايا الصراعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة. ولكي يتم بناء السلام الدائم، يجب ألا تكون العدالة جزائية فحسب، وإنما يجب أن تكون تعويضية أيضاً. إن المحكمة الجنائية الدولية والدول الـ ١١٤ التي صادقت على نظام روما الأساسي تقبل أهمية تعويض ضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وعمليات الإبادة الجماعية، ولا بد أن تحذو الأمم المتحدة حذوها. ولذلك أدعو المجلس إلى دعم إنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا بغية تكملة المحاكمات الجنائية للمحكمة عن طريق توفير الموارد الضرورية للضحايا لإعادة بناء حياتهم.

فيما يتعلق بمسألة تناقص الموظفين المضني، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى مجلس الأمن على الاستجابة لالتماسات المحكمة باتخاذ القرار ١٩٣١ (٢٠١٠) في حزيران/يونيه، الذي لاحظ أهمية تزويد المحكمة بما يكفي من الموظفين للتعجيل بإنجاز أعمالها وأهاب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة من إنجاز أعمالها. ولكن يجب وضع ذلك القرار موضع التنفيذ، ومما يؤسف له أنه لم يجر ذلك. إن الارتباك الذي بدأ بعدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ بسبب قيود الميزانية لا يزال مستمرا.

وفي الآونة الأخيرة، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة - وهي جهاز يتألف من مكتب إدارة الموارد البشرية واتحادات الموظفين والمديرين في الأمم المتحدة - توصيتين فيما يتعلق بالمحكمتين، ووافقت عليهما نائبة الأمين العام باسم الأمين العام. وتنص إحدى هاتين التوصيتين على إعطاء الموظفين لدينا تعيينات محددة المدة بسنتين قابلة للتديد سنتين آخرين. وعقب إجراء مشاورات في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في تشرين الأول/أكتوبر، أوضح مكتب إدارة الموارد البشرية أن إصدار عقود للموظفين لمدة سنتين بغض النظر عن الأموال المعتمدة في الميزانية أمر يقع بالكامل ضمن صلاحية مسجل المحكمة - وهو موقف يخالف رأيه بأن قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ لا يأذن بإصدار العقود إلا وفقاً للأموال المقررة في الميزانية.

كما أخبرنا مكتب إدارة الموارد البشرية أن الغرض من التوصية التي أصدرتها لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة هو منح الحافز للموظفين عن طريق منح تعويض في حال إنهاء التعاقد قبل انتهاء مدة العقد المحددة. ولكن موقف المكتب هو أنه يتعين تغطية هذا التعويض بالموارد القائمة لدى المحكمة، وأنه لا يمكن طلب أي تمويل إضافي لتغطية

الجلسة. وبينما أقترب من ممر القضاة ألح موظفو قانونيا من روسيا يعمل بكد لاستكمال حكم سيصدر قريبا.

أرى وجوه الشباب والشيوخ، الرجال والنساء، أناس من الشرق ومن الغرب. ورغم اختلافاتهم، فإنهم يرتبطون جميعا بخيط مشترك - إنهم جميعا سفراء للعدالة. إن وجوههم هي الوجوه المختلفة للمحكمة التي لا تتسنى رؤيتها إلا للبعض. لقد جاءوا جميعا إلى المحكمة لأنهم أرادوا أن يكونوا جزءا من عصر جديد جرى بدؤه مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣. لقد انضموا إلى المحكمة للعمل في مكان يستطيعون فيه استخدام مهاراتهم لبناء عالم أكثر عدلا حيث يعاقب المذنب ويطلق سراح البريء ويكون للضحايا يوم حقهم في التقاضي. باختصار، لقد أرادوا المساعدة في رسم عالم يحصل فيه كل شخص على ما يستحقه أو تستحقه. تلك هي السمة الأساسية للعدالة.

وإن كان أولئك الموظفين هم سفراء العدالة، فإن أعضاء مجلس الأمن هم مهندسو تلك العدالة، لأن أعضاء المجلس هم من أنشأ المحكمة بغية القضاء على الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة في يوغوسلافيا السابقة. وهذا ينقلني إلى مسألة السبب في أهمية العدالة. العدالة مهمة لأن الحق، في عالم خال من العدالة، سيتحدد عن طريق القوة وسيكون الضعيف تحت رحمة القوي. لن يود أي أحد منا أن يعيش في عالم لا يحصل فيه الناس على ما يستحقونه وإنما على ما يستطيعون أخذه. ستكون حياتنا جميعا أكثر ظلما بدون نور العدالة الذي يضيئ لنا الطرق.

نحن في المحكمة ندرك تماما مركزها الخاص والمؤقت. وأعلم أنني أتكلم باسمنا جميعا في المحكمة عندما أقول إنه، بصرف النظر عما سنفعله في حياتنا المهنية في المستقبل، فإننا سنسترجع أيام عملنا في المحكمة بحنين يملؤه الامتنان والفخر بفترة عملنا في المحكمة باعتبارها فترة تمكنا فيها من أن نحدث

وبتقديم هذا الاقتراح، فإن المحكمة بالغة الحساسية إزاء الصعوبات المالية التي تعاني منها الدول الأعضاء، ولم يفتنا ملاحظة أن أهمية مفهوم العدالة تعرضت، مؤخرا، للانتقاد. لكن علينا تحديدا في هذه الأوقات العصيبة أن نكون أكثر يقظة في صوننا لدور العدالة في مجتمعاتنا. ويجب ألا نغفل السبب وراء إنشاء مجلس الأمن للمحكمة في المقام الأول. لقد كان الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت هو من طرح القضية بأوضح العبارات، قائلا إن أكبر مشكلة أمام الجنس البشري هي إقامة مجتمع مدني يستطيع أن يقيم عدالة عالمية.

ورغم أن كانت قال تلك الكلمات قبل أكثر من ٢٠٠ عام، فإننا منخرطون في نفس الكفاح اليوم. إن المحاكم مؤسسات ضعيفة لأنها تعتمد في وجودها ذاته على كيانات حكومية أخرى. وما يصون قدرة المحاكم على العمل في نهاية المطاف هو توافق آراء المجتمع على أن العدالة قيمة تستحق الحماية بأنقى صورها. وفي الاضطلاع بتلك المهمة، يلتزم كل موظف من موظفي المحكمة بالاضطلاع بدوره أو دورها على أفضل وجه. ومن الرائع، ببساطة، أن نرى الأمم المتحدة تعمل كأسرة لوضع مثل العدالة العليا التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة موضع التنفيذ.

إنني أحضر إلى نيويورك مرتين سنويا كي أقدم إلى المجلس تقييما للتقدم المحرز في عملنا، لكن من المؤسف أن أعضاء مجلس الأمن لا تتاح لهم فرصة رؤية المحكمة التي أراها عندما أصل إلى العمل في الصباح. عندما أدخل المحكمة في الساعات المبكرة من الصباح، أمر بموظف أمن من الولايات المتحدة يرفع راية الأمم المتحدة بكل احترام. وأحيي محلا ماليا من الصين يعكف على إعداد تقديم ميزانيتنا المقبلة إلى الجمعية العامة. وأمر بمعدية من المملكة المتحدة تتمرن بتوتر على مرافعتها الشفوية خارج قاعة المحكمة. وفي داخل قاعة المحكمة، يتشاور محام دفاع من فرنسا مع موكله قبل بدء

الماضية. كما أود أن أعرب بشكل خاص عن التقدير للممثل الدائم للنمسا على عمله المهم خلال العامين الماضيين كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وسيكون من المفيد إذا أفضى هذا العمل قريباً إلى اتفاق بشأن هيكل ومكان آلية المسائل المتبقية بغية تيسير عملية انتقال سلسلة.

منذ آخر تقرير لي في حزيران/يونيه، (الجلسة ٦٣٤٢)، أصدرت المحكمة خمسة أحكام ابتدائية وحُكمي استئناف. وقد انخفض الآن عدد الأحكام المتبقية التي ينبغي إصدارها على المستوى الابتدائي إلى ١٠ أحكام. وتتوقع صدور الأحكام في أربع محاكمات، تتعلق بـ ١٥ متهماً، في النصف الأول من عام ٢٠١١. وتهدف إلى إصدار الأحكام الستة المتبقية فيما يتعلق بسبعة متهمين قبل نهاية عام ٢٠١١. لقد طلبنا مؤخراً الإذن بالسماح لثلاثة قضاة، لم يتم تمديد مدد خدمتهم، بإنجاز مهامهم التي ستمتد حتى مطلع عام ٢٠١١. وأطلب الدعم من المجلس بالموافقة على التمديد القصير لأولئك القضاة حتى يتمكنوا من الانتهاء من إصدار أحكامهم.

وهناك أربع محاكمات جارية الآن، وتتوقع استكمال الأدلة في الربع الأول من العام المقبل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ستبدأ آخر محاكمة جديدة وفقاً للتوقعات الحالية. وكعبء قضائي إضافي، تتوقع أيضاً محاكمة واحدة أو أكثر بتهمة ازدراء المحكمة، وجلسات استماع تتعلق بحفظ الأدلة في قضايا ثلاثة من المتهمين الهاربين بموجب القاعدة ٧١ مكرراً.

لعل أعضاء المجلس قد قرؤوا أن المدعي العام قد قدم مؤخراً ثلاثة طلبات لإحالة قضايا إلى رواندا بغية إجراء المحاكمة - واحد في قضية جان أوينكندي، المعتقل في أروشا بانتظار المحاكمة، والطلبان الآخران يتعلقان بقضيتي متهمين

فرقا متواضعا في العالم؛ فترة حظينا فيها بشرف أن نكون قوة إيجابية في العالم. لكن عملنا لم ينته بعد. ومن يتوجهون منا في المحكمة إلى عملهم كل يوم ومن ظلوا في وظائفهم في حاجة ماسة إلى أن تقف هيئتنا الأم، مجلس الأمن، إلى جانبنا حتى نستكمل العمل الذي بدأه مجلس الأمن في عام ١٩٩٣. إننا بحاجة إلى أن يقف المجلس إلى جانبنا فيما ننفذ رؤيتكم لعالم لا تحكمه القوة إنما يحكمه الحق.

وأعد بأن الأجيال المقبلة لن تنظر إلى عمل مجلس الأمن والمحكمة وتتساءل عن سبب تأخير محاكمة معينة. وإنما بدلا من ذلك سيعرب أطفالنا وأحفادنا عن الإعجاب بمجلس الأمن والمحكمة وبالطبع الأمم المتحدة بأسرها باستعدادنا لأن نتحلى بالجرأة لتغيير العالم، وتحويله إلى مكان أكثر أمناً وأكثر عدلاً للعيش فيه وتحقيق أقصى إمكاناتنا كبشر. ما سيذكر هو أن العدالة تحققت وما سيذكر هو شجاعة من كانوا مستعدين لعمل ما يلزم لجعل العدالة واقعا حيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر القاضي روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن إلى القاضي دنيس بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بيرون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتهنئة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على رئاسة بلدها لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لها التوفيق في اضطلاعها بمهامها.

يسرني أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن التقرير الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن استراتيجية الإنجاز (انظر S/2010/574). وأود أن أعرب عن امتنان المحكمة بأسرها للحكومات الممثلة هنا وللأمانة العامة على الثقة والدعم المستمرين على كل المستويات خلال الأشهر الستة

معالجتها سيؤدي إلى حالات تأخير إضافي كبير. ففي عام ٢٠١٠، فقدت المحكمة نحو ١٠٠ موظف. وبالنسبة للدوائر وحدها، بلغ العدد ١٩ موظفاً، وهو يمثل نسبة كبيرة من مستوى قوام موظفينا.

ومن أجل وقف موجة المغادرات ولتيسير تعيين موظفين جدد، يجب على المنظمة أن تواصل التحلي بروح الابتكار في إدارتها للنظام الإداري للموظفين. ولا يمكننا تجاهل أن الظروف مؤسسية تشهد تقلص حجمها ظروف محددة تنجم عنها تحديات خاصة. ولا ينبغي معاملة مسألة الموارد البشرية في المحكمة مثل معاملة أي حالة لموظفين في وكالة دائمة من وكالات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، القواعد مثل القاعدة التي تفرض فاصلاً مدته ستة أشهر قبل إعادة تعيين الاستشاريين السابقين يمكن أن تؤثر بدرجة كبيرة على قدرتنا على الوفاء بالمواعيد النهائية لإصدار الأحكام لأنها قد تحول دون التعيين السريع للمرشحين من ذوي الخبرة، وبخاصة من الموظفين السابقين.

بعد بياني وبيان رئيس المحكمة روبنسن في حزيران/يونيه، اتخذ المجلس قراراتين ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠) أكدت على أهمية توفير العدد الكافي من الموظفين للمحكمتين وناشد الأمانة العامة العمل مع قلبي المحكمتين للتوصل إلى حلول عملية لمعالجة تلك المسألة.

كما حث القراران المحكمتين، مرة أخرى، على إنجاز عملهما بسرعة. وبالتأكيد، نحن نبذل كل ما بوسعنا لإنجاز عملنا بدون أي تأخير لا مبرر له. ولكن، بينما يواصل الموظفون مغادرة المحكمة بوتيرة مقلقة، وبينما تواجه جهودنا للتعيين عقبات كبيرة، فإن حدوث المزيد من حالات التأخير في إصدار الأحكام أمر حتمي. إننا نناشد الدول الأعضاء أن تدرك الظروف الفريدة لمؤسسة يتقلص حجمها مثل مؤسستنا، وأن تحت الأجهزة المسؤولة في المنظمة على

هاريين. وفي الأسبوع الماضي، قمت بتكليف دوائر المحكمة بالبت في تلك الطلبات. وستؤثر نتيجة ذلك الإجراءات القضائي على موعد إنجاز أعمال محاكماتنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو أعضاء مجلس الأمن للنظر في القبول بالقضايا المحالة في إطار ولاياتها القضائية الوطنية، كما ترغب رواندا في ذلك.

وبالطبع، نظراً إلى تعذر التنبؤ ببعض العوامل، فإن الجدول الزمني القضائي لا يمكن أن يقدم سوى تقديرات للمواعيد المتوقعة لإصدار الأحكام. فعلى سبيل المثال، من الصعب التنبؤ متى تستدعي شروط المحاكمة العادلة منح الأطراف وقتاً إضافياً. بيد أننا نعتقد أن من الممكن، على ضوء عبء العمل الحالي، بلوغ هدفنا المتمثل في إنجاز المحاكمات الابتدائية، مع قدر من التحذير بشأن المحاكمة الجديدة التي لن تبدأ إلا في كانون الثاني/يناير، والتي ربما يبدو هدف إنجازها بحلول كانون الأول/ديسمبر طموحاً.

ويعني الموعد المستهدف المحدد في نهاية عام ٢٠١١، فيما يتعلق بالاستئناف، أننا نحافظ على هدف الإنجاز بنهاية عام ٢٠١٣. لكن، اعتماداً على حالة قوام الموظفين، والتي سأتناولها بعد قليل، لا يمكننا أن نستبعد بعض التأخير في إصدار الأحكام.

وحسبما يظهر في الرسوم البيانية المقدمة في تقرير استراتيجية الإنجاز (S/2010/574)، فإن مبادراتنا لإدارة المحاكمات قد تمخضت عن محاكمات وإجراءات تمهيدية أسرع خلال السنوات الماضية، مع المحافظة على أعلى المعايير المتعلقة بحقوق الحصول على محاكمة عادلة. لكن أوجه التقدم تلك لا يمكن الحفاظ عليها إن لم تتم معالجة المسألة الملحة المتمثلة في الإبقاء على الموظفين.

وأود أن أشدد مرة أخرى أمام هذا المجلس على الحالة الصعبة المتعلقة بقوام الموظفين في المحكمة وعلى أن عدم

إلى البدء على نحو عاجل بعملية استعراضية لوضع آلية دائمة لمعالجة تلك المشكلة.

لا يزال هناك عشرة فارين من العدالة لم يتم القبض عليهم بعد. وآخر عملية إلقاء القبض على أحد الفارين من العدالة تمت قبل خمسة شهور. وتعتمد المحكمة على تعاون الدول الأعضاء في تعقب الفارين وإلقاء القبض عليهم ونقلهم. وفي أعقاب اتخاذ القرار ١٩٣٢ (٢٠١٠) الذي دعا الدول، لا سيما دول منطقة البحيرات الكبرى، إلى التعاون لتقديم المتهمين إلى العدالة، التقت كينيا في الفترة الأخيرة مع ممثلين عن المحكمة. وأنا متأكد أن المدعي العام سيقدم لكم إحاطة إعلامية أكثر شمولاً بشأن تلك المسألة.

وأود أن أشكر المجلس على ما أبداه من التزام ودعم للمحكمة ولي شخصياً على امتداد السنوات الأخيرة. وبصفتي مواطناً من دولة صغيرة، سانت كيتس ونيفيس، يشرفني وبلدي بصورة خاصة أن أخدم المجتمع الدولي.

إن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين أنشأهما المجلس في عام ١٩٩٤ قد أرسنا العدالة الجنائية الدولية بوصفها أداة أساسية في التصدي للإفلات من العقاب على أكثر الجرائم بشاعة. ولدى تركيزنا على استراتيجية الإنجاز، ينبغي ألا ننسى الإسهام الكبير الذي قدمته المحكمتان في القانون الدولي وفي قبول العدالة بوصفها عنصراً لا غنى عنه للسلام والاستقرار الدوليين. وبينما تقترب محكمتنا، في شكلها الحالي، تقترب من إنجاز عملها، فإنه يتعين علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لكفالة استمرار إرثها بوصفه منارة للعدالة الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي بايرن على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيد سيرج برامرتز.

التحلي بالمرونة في تطبيق النظام الإداري للموظفين مع مراعاة مبادئه.

بالنسبة لمدد وشروط خدمة القضاة المخصصين، أشكر أعضاء المجلس والجمعية العامة على نظرهما في توصيات الأمين العام. لقد قام القضاة المخصصون، ولا يزالون يقومون، بإسهام كبير في عمل المحكمة. ومن أجل استراتيجية الإنجاز، أنا على ثقة بأن الجمعية العامة ستقدر هذا الإسهام حق قدره.

وأنتقل الآن إلى نقطة مهمة أخرى، ألا وهي تعاون الدول.

اعترمت إصدار قرارات بشأن نقل أربعة مدانين خلال الأسابيع الأربعة المقبلة إلى إحدى الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام هناك. وأود أن أشكر جميع الدول التي أبرمت اتفاقات مع المحكمة لاستقبال مدانين على تعاونها. فقبل مجرد أسبوعين، وقعت المحكمة اتفاقاً إضافياً مع السنغال.

ورغم الجهود التي يبذلها المسجل، فإن هناك ثلاثة أشخاص برأهم المحكمة لم يتم توطئتهم بعد وما زالوا يعيشون في بيوت آمنة في أروشا. وكما قلت في آخر خطاب ألقيته أمام المجلس: لقد انقضت أربع سنوات بعد تأكيد محكمة الاستئناف براءة أحدهم، أندري نتاغيرورا.

وفضلاً عن ذلك، فإن مسألة ترحيل الأشخاص المدانين الذين قضوا فترة أحكامهم بحاجة إلى اهتمام عاجل. فأولئك الأشخاص يعيشون في فراغ قانوني، على نحو ما نشاهده على الأقل في واحدة من تلك القضايا. وسيكون هناك العديد من الأشخاص في تلك الحالة في السنوات القادمة. وإذا لم تعالج المشكلة بنهج شامل وطويل الأجل، فإن ذلك لن يخدم مصالح العدالة وسيادة القانون. وينطبق ذلك تحديداً إذ أنه سيكون للمشكلة آثار على المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل. ولذا تدعو المحكمة المجتمع الدولي

الأمام، وقد بلغنا معالم بارزة في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. لقد أنجزنا محاكمتين وقضية استئناف واحدة. ووصلت محاكمتان أخريان مرحلتها النهائية ومن المقرر إنجازهما في أوائل العام القادم، وانتهى الادعاء من تقديم أدلته في محاكمتين أخريين. وهناك قضية أخرى هي قضية هاراديناى وآخرين التي حوت إلى إعادة جزئية للمحاكمة. وللقيام بهذا العمل الإضافي، اضطررنا لاستغلال الموارد المتوفرة لمكتبنا إلى أقصى حد واستعمالها بطريقة أكثر مرونة.

إن مكتبنا يعمل بأقصى طاقته. ومعدلات مغادرة الموظفين المتكررة بصورة متزايدة، خاصة في المرحلة النهائية الحرجة من قضاياها، تعني أننا سنطلب المزيد إلى الباقين منهم. إن تفاني الموظفين في مكتبنا ملحوظ، وتمكننا من خلال جهودهم أن نواصل البت في قضاياها على النحو المطلوب.

والأولوية الثانية التي أود أن أذكرها هي كفالة تعاون الدول.

فيما يتعلق بصربيا، يمضي التعاون في القضايا الجارية لدينا بصورة جيدة. وتقوم صربيا بتيسير طلباتنا للحصول على الوثائق والمحفوظات، ويتم التعامل على نحو مرض مع المسائل المتعلقة بالشهود.

ومع ذلك، يشكل عدم قيام صربيا بإلقاء القبض على الفارين من المتبقيين - راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش - أحد أهم شواغلنا. يجب على صربيا جسر الهوة بين التزامها المعلن بإلقاء القبض عليهما وفعالية عملياتها في الميدان. والوقت يمر، نحن لا نرى النتائج. وفي آخر تقرير لنا الأخير عن استراتيجية الإنجاز (S/2010/270)، قدمنا عددا من التوصيات بهدف تحسين فعالية جهود صربيا لإلقاء القبض على الفارين. وفي زيارتي إلى صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، شاهدت أن السلطات تعمل على تنفيذ توصياتنا.

السيد برامرتز (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، من واجبي بل يسعدني أن أحاطبكم بشأن التقدم الذي أحرزته مكتب المدعي العام نحو إنجاز ولاية المحكمة. إننا نركز نظرتنا بثبات على إنجاز أنشطتنا. والتحدي الذي يواجهنا هو إنجاز عملنا على وجه السرعة بينما نحافظ في الوقت نفسه على مصداقية إجراءاتنا ومصالح العدالة بصورة عامة. فلكل الحاضرين هنا اليوم مصلحة مشتركة في إيجاد التوازن الصحيح بين هذين الهدفين الهامين.

إنني أدرك أن الموعد النهائي الأصلي لإنجاز عمل المحكمة - نهاية عام ٢٠١٠ - سيمر في حين أننا لا نزال مشغولين بالعديد من المحاكمات والاستئنافات. وكما شرحنا في تقاريرنا عن استراتيجية الإنجاز على مدى الأعوام، التي توجت بتقريرنا الحالي (انظر S/2010/588)، هناك العديد من الأسباب لذلك. إن العدالة الجنائية الدولية مسعى معقد ولا يمكن التنبؤ به. ومع ذلك، أتحمّل المسؤولية عن التأخيرات التي يمكن أن تعزى إلى مكتب المدعي العام.

وأود أن أؤكد للمجلس أننا نفكر دائما في أدائنا ونضع الاستراتيجيات لزيادة تحسين كفاءة عملنا. وندرك أن المجتمع الدولي لديه مصادر محدودة وهناك العديد من الأولويات المتنافسة. ونؤكد مجددا التزامنا بكفالة أن يحقق استثمار المجتمع الدولي في العدالة والمساءلة في يوغوسلافيا السابقة أقصى العوائد ضمن إطار زمني مقبول.

وفي ملاحظاتي اليوم، سأركز على الأولويات الرئيسية الحالية الأربع لمكتبنا.

أولا، نركز على إنجاز المحاكمات والاستئنافات بشكل ناجح وفعال. ولدى المجلس قدر كبير من المعلومات عن التقدم الذي أحرزته المحكمة في القضايا المعروضة عليها في التقارير المقدمة من الرئيس (المرجع نفسه، المرفق الأول) ومن مكتبنا (المرجع نفسه، المرفق الثاني). إننا نغضي إلى

أما بخصوص البوسنة والهرسك، لقد شاهدنا مرة أخرى استجابات مرضية لطلباتنا للمساعدة. ومع ذلك، نطلب من السلطات أن تضاعف جهودها ضد شبكات الفارين. وما فتننا ندعم قيام البوسنة والهرسك بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب تنفيذًا تامًا. ولئن كان ذلك التطور هامًا، فإننا نشجع المحاكم التي تبت في قضايا جرائم الحرب على جميع مستويات النظام القضائي أن تزيد تحسين علاقات العمل فيما بينها.

ومن المهم أيضًا أن تكون هناك استراتيجيات منسقة لمحاكمة جرائم الحرب فيما بين دول يوغوسلافيا السابقة. وحاليًا، تعيق الحواجز القائمة أمام تسليم المشتبهين ونقل الأدلة عبر حدود الدول جهود المساءلة على جرائم الحرب في كل أنحاء المنطقة. ويجب إيجاد حلول لهذه المشاكل على وجه الاستعجال.

ويقودني ذلك إلى الأولوية الثالثة، وهي قدرة نظرائنا في منطقة يوغوسلافيا السابقة. إننا نريد أن نتأكد، قبل أن تغلق المحكمة أبوابها، من أننا فعلنا كل ما هو ممكن لنقل المعلومات والخبرات إلى محاكم منطقة يوغوسلافيا السابقة، لكي تتمكن من النجاح في إدارة العدد الكبير من القضايا المتبقية المتعلقة بجرائم الحرب.

ومن بين العناصر الرئيسية في جهودنا هذه برنامج "المدعين العامين المعنيين بالاتصال"، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، حيث يعمل ثلاثة مدعين عامين، من المنطقة، في مكتبنا في لاهاي بوصفهم مدعين عامين معنيين بالاتصال. ومدعو الاتصال هؤلاء يشكلون جزءًا من موظفينا ولديهم فرصة نادرة للتشاور مع الخبراء في المكتب والحصول على بيانات المحكمة بشكل رئيسي بغرض إجراء التحقيقات والمحاكمات المحلية المتعلقة بجرائم الحرب.

لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويجب أن يكون التقدم على نحو أسرع.

وبصورة عامة، ينبغي لصربيا أن تعتمد نهجًا أكثر استباقًا لاعتقال الفارين. وينبغي أن يقع في صميم ذلك النهج الأكثر استباقًا استراتيجية شاملة تدمج جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة وتشمل جميع الجوانب الممكنة لممارسة ضغط إيجابي صوب تنفيذ عمليات إلقاء القبض. فعلى سبيل المثال، بالإضافة إلى أنشطة البحث عن الفارين، يجب أن يكون هناك نهج فعال للتعامل مع الأفراد أو الشبكات التي تدعم الفارين في الجهود التي يبذلونها للهروب من العدالة. ويجب على السلطات الصربية أن ترسل إشارة واضحة إلى الذين يأوون الفارين مفادها أنهم سوف يتعرضون للعقاب. إن مفتاح اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش بيد صربيا. فيمكن تقديم هذين الفارين إلى العدالة إذا التزمت الأطراف الفاعلة ذات الصلة على نحو كاف وفعال بالعمل معًا لتحقيق ذلك الهدف.

أما بخصوص كرواتيا، فإن السلطات تستجيب بصورة عامة لطلباتنا للمساعدة. والمسألة الرئيسية التي لا تزال قائمة هي طلبنا للحصول على وثائق عسكرية هامة تتعلق بعملية العاصفة. ولقد بدأت الآن فرقة العمل، التي أنشأتها الحكومة لتحديد مكان هذه الوثائق العسكرية المفقودة أو معرفة مصيرها، العمل على استكشاف طرق جديدة للتحقيق حددها مكنتي قبل أكثر من عام. ومع ذلك، تكشف التقارير التي قدمتها السلطات إلى مكنتي تناقضات وتثير تساؤلات لم يتم حلها بعد. وبعد أن قدمت تقريرتي المكتوب إلى مجلس الأمن، أرسلت السلطات تقريرًا إضافيًا إلى مكنتي يحدد عددا من المجالات التي تنطوي على مشاكل. ونشجع كرواتيا على أن تعالج هذه المشاكل وتحدد مصير الوثائق المفقودة.

وهادزيتش، يعيق المصالحة في المنطقة ويضر بمصداقية النظام القانوني الدولي برمته. ومع أن مفتاح الاعتقال يكمن في صربيا، فإن المجتمع الدولي كذلك، يضطلع بدور هام. وبمساعدتكم، ومن خلال التنفيذ الفعال لسياسات المشروطة، يمكن أن تقدم لصربيا حوافز إيجابية بغية التعجيل بإلقاء القبض على الفارين. ومن خلال الجهود المتضافرة لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، ستمكن من التغلب على الفارين وعلى شبكات دعمهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد برامرتز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): منذ آخر تقرير قدمناه إلى المجلس في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6342)، واصل مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تركيز جهوده على أنشطته الأساسية في كفالة الاستعداد لإجراء محاكمات في القضايا الجديدة، وإنجاز المحاكمات الجارية، والتحضير لتجديد طلباتنا بإحالة قضايا إلى رواندا للمحاكمة، والاستعداد لبدء المادة ٧١ مكررا فيما يتعلق بإجراءات المحافظة على الأدلة، وإدارة طلبات الاستئناف، وتعزيز جهود التعقب، وتقديم المساعدة القانونية للسلطات الوطنية فيما يتعلق بالقضايا التي تجري تلك السلطات التحقيقات بشأنها.

واليوم، مع إصدار الحكم في قضية هاتيجيكمانا هذا الصباح في أروشا، تلقينا حتى الآن خمسة أحكام ناشئة عن المحاكمات الجارية. ومن ناحيتنا، استكمل مكتب المدعي العام مرحلة تقديم الأدلة في قضية غاتيتي، وأهنيينا مرحلة الادعاء فيما يتعلق بثلاث قضايا أخرى - نزابونيماننا، نغيراباتوري، ونداهايماننا - وهي الآن في مرحلة مرافعات

والأولوية الرابعة والأخيرة التي أود الإشارة إليها هي التزامنا بتقليص حجم مكتبنا وضمان الانتقال السلس والفعال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغى مكتبنا ٣٠ وظيفة من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وهذا التخفيض للوظائف جزء من عملية التخفيض المستمرة والتي ستتلقى المزيد من الزخم خلال فترة التقرير التالية نظرا لازدياد عدد المحاكمات المنتهية.

وفي الوقت ذاته، يستمر مكتبنا في المشاركة والإسهام في المناقشة المتعلقة بإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية التي ستتولى جوانب الأعمال المتبقية عندما نغلق أبوابنا. إن تصميم الآلية المناسبة يمثل عملية معقدة ونحن نبذل كل جهد ممكن لكي نكفل للفريق العامل الذي سينشئه هذا المجلس أن ينفذ هذه المهمة بدعمنا وبلاستفادة من خبراتنا.

وفي الختام، أود العودة إلى الموضوع الذي بدأت به: أي مصلحتنا المشتركة في إقامة التوازن الصحيح بين الإنجاز السريع لأنشطتنا وسلامة عملنا. إننا نركز بلا شك على إنهاء أنشطتنا، ولكننا في الوقت ذاته نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. ونحن بحاجة إلى التزامكم بكفالة الموارد التي نحتاج إليها لإنجاز ولايتنا. وبعد ١٧ عاما من العمل الرائد والإنجازات الهامة، يجب ألا نتعثر أمام العقبة الأخيرة.

ومن الأهمية بمكان، إننا بحاجة إلى مساعدتكم في ضمان إلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقين. ومن واجبنا كفالة أن يواجه هذان الفردان الاتهامات الموجهة إليهما. وينبغي ألا نهمل ضحايا أبشع الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة - بما في ذلك ضحايا الإبادة الجماعية في سريرينيتشا - وأن نتركهم بدون الحصول على الانتصاف الكامل. وبوجه عام، إن عدم إلقاء القبض على ملاديتش

وفي ظل عدم قبول تلك القضايا من جانب دول أعضاء أخرى ستظل رواندا محور تركيز هذه الاستراتيجية.

وقد ظلت قضيتان أخريان - بوسياروتا، ومونيشياكا - اللذين أحيلتا إلى فرنسا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أمام القضاء الفرنسي. ويحدونا الأمل أن تتشاطر الدول الأعضاء التي لديها القدرة المطلوبة المسؤولة عن استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من خلال قبول نقل بعض القضايا المتبقية من المحكمتين.

إن تحديد إحالة القضايا التي قدمت طلبات بشأنها سيكون له تأثير واضح على استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة وعلى مخطط وتوقيت وحجم تكلفة آلية تصريف الأعمال المتبقية المتوقع لها أن ترث المهام المتبقية من المحكمة. وفي حال عدم نقل تلك القضايا، ومع احتمال إلقاء القبض على الفارين في المستقبل القريب، فإن أعمال المحكمة ربما ستزداد بشكل كبير، مما سيؤخر المواعيد المتوقعة لإنجاز المحاكمات. إن نقل أعباء العمل تلك إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية المقترحة سوف يوسع حجم تلك الآلية وربما سيغير طبيعة تلك المؤسسة. ولكن إحالة هذه القضايا الآن إلى الولاية القضائية الوطنية قد يمكننا من رؤية نهاية المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وما زالت جهود التعقب لكفالة إلقاء القبض على فليسيان كابوغا وبروتائيس ميرانا وأوغستين بيزيماننا ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تمثل الأولوية الأولى لفريق التعقب التابع للمحكمة. وما زلنا نعول على دعوة مجلس الأمن لجميع الدول إلى التعاون الكامل معنا. وفي غضون ذلك، ما فتئنا نلتزم بتعزيز جهود التعقب ما دام من المقرر محاكمة هؤلاء الفارين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الدفاع. وتنضم هذه القضايا الثلاث الآن إلى محاكمة كاريميرا الجارية ومحكمتين أخريين.

إننا مستعدون الآن للبدء بإجراءات المحاكمة فيما يتعلق بقضية نيزيماننا المقرر إجراؤها في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأخيرا، ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تمكن المكتب من كفالة إلقاء القبض على جون - بوسكو أوينكيندي، وهو متهم في أوغندا، في ٣٠ حزيران/يونيه، ونقله إلى المحكمة في ٢ تموز/يوليه. وأود أن أسجل تقديرنا لحكومة أوغندا على تعاونها في ضمان إلقاء القبض على هذا المتهم وأشخاص متهمين آخرين في الماضي ونقلهم إلى المحكمة. وفي حقيقة الأمر، إن الفترة الفاصلة بين عملية إلقاء القبض على هذا المتهم تحديدا ونقله حققت رقما قياسيا من حيث الحرص في طريقة متابعتها.

وخلال الفترة ذاتها، أعد مكتب المدعي العام وقدم ثلاثة طلبات استئناف من الادعاء وقدم ردودا على طلبات الاستئناف المقدمة من الدفاع. ويجري العمل حاليا استعدادا لتلقي طلبات الاستئناف المتعلقة بعدد من الأحكام، التي نتوقع إصدارها ابتداء من كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب إصلاحات قانونية واسعة النطاق واتخاذ تدابير لبناء قدرة النظام القانوني لرواندا لمعالجة شواغل قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الجولة الأولى من طلبات إحالة القضايا، قدم مكنتي طلبات لإحالة ثلاثة متهمين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام لمحاکمتهم في رواندا. وهم جون - بوسكو أوينكيندي، الذي أُلقي عليه القبض مؤخرا، وفاران آخران، هما فيلغونس كايشيشما وشارل سيكويابو. وتظل إحالة جميع المتهمين الفارين، باستثناء ثلاثة، إلى الولاية القضائية الوطنية لمحاکمتهم عنصرا رئيسيا في استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة.

الحكومة. وأعدنا إرسال قرارات الاتهام وأوامر الاعتقال بشأن الهاربين إلى الحكومة، ووعدنا بدعم وتعاون فعالين من أجل اعتقالهم. ومع ذلك، يؤسفني الإبلاغ بأنه رغم تلك الجهود الدورية من جانب مكنتي، كان التقدم ضئيلاً للغاية في تأمين اعتقال معظم الهاربين الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري أن تقوم حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وزمبابوي والدول المجاورة بتكثيف تعاونها والبحث عن الهاربين العشرة، وكلهم جميعاً، بحسب مصادرنا، يتواجدون في شرق ووسط وجنوب القارة الأفريقية.

والتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والسلطات القضائية الوطنية آخذ في الازدياد، إذ يتجه المزيد من الولايات الوطنية إلى التحقيق والمقاضاة أو حرمان من يشبه بارتكابه الإبادة الجماعية من المقيمين في نطاق تلك الولايات الوطنية من أي ملاذ آمن. وفي الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، قام مكنتي بالفعل بتجهيز وإيلاء العناية لـ ٥٨ طلباً بهذا الشأن من ١١ دولة عضو للمساعدة بالأدلة. وذلك يمثل زيادة كبيرة للغاية عن المستويات في عام ٢٠٠٩. ونتوقع أن تستمر الطلبات من هذا القبيل. والدعم المتوقع من مكتب المدعي العام يتضمن بحثاً مكثفاً في قاعدة بياناتنا الثبوتية عن مواد ذات أهمية لكي تستخدمها سلطات إنفاذ القانون.

والعمل في إعداد دليل لأفضل ممارسات المدعين العامين الدوليين للتحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية، وهو منتج تراثي مادي للحلقة الدراسية للمدعين العامين للمحاكم الجنائية الدولية، قد تلقى دعماً كان في أشد الحاجة إليه من الحكومة الكندية. ويجري إعداد هذا الدليل الذي من المتوقع أن يكون جاهزاً بحلول منتصف عام ٢٠١١. والواقع أننا ندين بالفضل الكبير لكندا لرعايتها ذلك المشروع بالذات.

وفيما يتعلق بقضية كابوغا، وعقب الدعوة التي وجهتها إلى حكومة كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تمكنت من مقابلة وزير الأمن الداخلي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين في نيروبي في الشهر الماضي. ويسعدني الإبلاغ بأن حكومة كينيا ووفد المحكمة اتفقا على إعادة إنشاء فرقة العمل المشتركة لمهام الشرطة بين كينيا والمحكمة، بحيث تكون لها ولاية استلام واستعراض جميع المواد الموجودة في حوزة الحكومة المتعلقة بالمتهم الفار، وأن تقوم بإجراء التحقيق والإبلاغ عن أماكن تواجده، وإجراء التحقيق الوافي في أصوله ومصالحه الأخرى في كينيا بغية مساعدة فريق التعقب التابع للمحكمة، ومعالجة جميع المسائل المتبقية المتصلة بهذه القضية. كما اتفقنا على أن تقوم فرقة العمل بتقديم تقريرها خلال ثلاثة أشهر. ويحدوني الأمل أن يساعد هذا الوعد المتجدد بالتعاون من جانب حكومة كينيا على إجراء تحقيقاتنا ويتوج هذه المسألة بنتيجة مرضية.

وخلال فترة تزيد على عام، ظل مكنتي على اتصال بحكومة زمبابوي فيما يتعلق بالمتهم الفار بروتايس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي الرواندي وأحد ذوي الرتب الرفيعة الذين أصدرت المحكمة لائحة اتهام ضدهم. وهناك دلائل على أن مبيرانيا له صلات مع ذلك البلد وأنه أقام هناك لعدة فترات. وخلال زيارتي لهراري في عام ٢٠٠٩، أكد لي مسؤولو الحكومة في زمبابوي تعاونهم في تلك في هذه المسألة بالذات. ويواصل المحققون من مكنتي العمل مع نظرائهم من زمبابوي. وأود أن أحث حكومة زمبابوي على أن تولي أولوية قصوى لقضية هذا الهارب الرفيع المستوى بغية تحديد مكانه واعتقاله ونقله إلى أروشا.

ومعظم الهاربين من وجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تم رصدتهم داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عدد من المناسبات، زرت ذلك البلد، وأجريت مناقشات مع مسؤولين رفيعي المستوى في

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، والولايات المتحدة على تولي رئاسة هذا المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأشكر المملكة المتحدة أيضاً على الريادة التي أبدتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

في البداية، أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إحاطتهم الإعلامية. وفي بياني اليوم، سوف أستكمل أولاً أنشطة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالحاكمات الدولية، والذي تتشرف النمسا برئاسته. وبعد ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة للغاية بصفتي الوطنية.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6342)، واصل الفريق العامل اجتماعاته على أساس دوري، وعقد ١٤ اجتماعاً. وكان آخرها مع رئيسي المحكمتين والمدعين العامين والمسجلين، وذلك في ١ كانون الأول/ديسمبر. وواصل أعضاء الفريق أيضاً الحوار غير الرسمي مع البلدان المعنية بالمحكمتين. وبصفة خاصة، عقد الفريق عدة اجتماعات مع ممثلي رواندا بشأن اقتراح بدعوة قضاة دوليين إلى الاشتراك في عضوية المحاكم الرواندية للنظر في القضايا التي تخيلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفي الأشهر الستة الماضية، أحرز الفريق العامل تقدماً هاماً، واقترب الآن من الانتهاء من مناقشاته بخصوص مشروع قرار بشأن إنشاء آلية دولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. واستكمل الفريق قراءته الثالثة والرابعة لنصوص المشروع في منتصف تموز/يوليه وأوائل

وفي الأشهر القادمة، نتوقع بدء محاكمة إدلفونس نيزيمانا، وإعداد طلبات إضافية لإحالة قضايا المتهمين الهاربين الخمسة المتبقين إلى ولايات وطنية، والإعداد لبدء إجراءات حفظ الأدلة فيما يتعلق بقضايا كابوغا ومبيرانيا وبيزيمانا، وكذلك مواصلة جهود التعقب التي نقوم بها.

وكل تلك الأنشطة - إعداد القضايا الجديدة ودعم المحاكمات الحالية وبدء إجراءات جديدة بموجب المادة ٧١ مكرر، بالإضافة إلى التعقب - ما زالت تواجه تحديات بسبب القيود المتعلقة بعدد الموظفين. وكما أبلغنا في الجلسة السابقة (انظر S/PV.6342)، فإن مكتب المدعي العام ما زال يفقد الموظفين ذوي الخبرة والذاكرة المؤسسية في المحاكمات وفي التعقب خصوصاً، في هذه المرحلة الحرجة. واجتذاب موظفين تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة للعمل بدلاً منهم، لفترة قصيرة ليس إلا، عملية بطيئة للغاية.

إن تعدد المهام التي يكلف بها الموظفون لساعات عمل ممتدة، وشواغلهم تمديد عقودهم وأمنهم الوظيفي في المستقبل، كل ذلك يضيف إلى فقدان المستمر للموارد البشرية المطلوبة بشدة لإنجاز ولايتنا على نحو فعال وفي حينه. والنظر بعين العطف من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة وأجهزتها في الصعوبات التي نواجهها في هذه المرحلة الأخيرة سيسهل وبشكل كبير جهودنا لاستكمال فعال وحسن التوقيت لولايتنا، الأمر الذي ما فتئنا نلتزم به التزاماً راسخاً.

إن تعاون الدول الأعضاء ودعم مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والأمانة العامة، كان في السابق، وسيظل أساسياً للغاية لنجاح استراتيجيتنا. وأود أن أسجل تقديرنا لكل هذا الدعم في الماضي والحاضر، ونتطلع إلى استمراره في هذه المرحلة الحاسمة من مهمتنا خصوصاً.

وهناك ما يدعو إلى استعجال توصيل المجلس إلى اتفاق الآن، لإتاحة الوقت الكافي لاتخاذ الترتيبات الضرورية لانتقال سلس إلى الآلية، مع تجنب أي زيادة في التكاليف.

وبعد عامين من المفاوضات، أصبح التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية في متناولنا. ويوم الجمعة الماضي، أجرى الفريق العامل قراءة نهائية لكل مشاريع النصوص. وهناك بعض المسائل التي لا تزال قيد النقاش، وكلها يمكن أن تحل بالمرونة اللازمة والإرادة السياسية. ولذلك، فإنني أشعر بالتفاؤل بأن بإمكاننا أن نتوصل إلى اتفاق قبل نهاية هذا العام.

وبالإضافة إلى المناقشات التي أجراها الفريق العامل حول آلية القضايا المتبقية في أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام، نظر الفريق أيضا في شتى الطلبات التي قدمها رئيسا المحكمتين الجنائيتين بتمديد فترة ولاية القضاة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه اتخذ المجلس قراره ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠) اللذين مدد بموجبهما فترة ولاية قضاة المحاكم الابتدائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفترة ولاية قضاة محكمة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأكد المجلس أيضا في القرار ١٩٣١ (٢٠١٠) على نيته تمديد فترة ولاية قضاة المحاكم الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (محكمة يوغوسلافيا) بالاستناد إلى جدول المحكمة الزمني المتوقع للمحاكمات، وطلب من رئيس محكمة يوغوسلافيا أن يرفع إلى المجلس جدولا زمنيا مستكملا بآخر المعلومات عن محاكمات المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ٢٠١١. كما طالب القراران كلاهما من الدول أن تكشف تعاونها مع المحكمتين ونوها بأهمية الإبقاء على الموظفين من ذوي الخبرة.

تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس رزمة تتضمن العناصر التالية: أولاً، قرار يعتمد بموجب الفصل السابع، يقرر فيه مجلس الأمن إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية من فرعين - أحدهما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآخر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - لمواصلة أداء مهام أساسية معينة للمحكمتين؛ ثانياً، المرفق الأول للقرار، ويتضمن النظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية؛ ثالثاً، المرفق الثاني للقرار، ويشتمل على ترتيبات انتقالية لتحديد نقل المهام والاختصاصات من المحكمتين إلى الآلية.

وفي تقريره الأخير إلى الجمعية العامة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (A/65/188)، وجه الرئيس بايرون نداء قوياً لاعتماد مبكر لمشروع القرار بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية بغية مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الإعداد للانتقال سلس وحسن التوقيت إلى الآلية؛ وكرر هذه النقطة اليوم مرة أخرى. ووفق الجدول الحالي للمحاكمات، تتوقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استكمال كل المحاكمات الابتدائية التي لم يبت فيها بعد في أروشا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. فإذا لم ينشأ فرع الآلية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في وقت مناسب، ستحتاج المحكمة إلى استكمال كل دعاوى الاستئناف التي لم يبت فيها بعد، إلى جانب احتفاظها بقدرة محاكمة كاملة وإن تكن غير نشطة للتعامل مع ما سيتأتى في نهاية المطاف من اعتقال بقية المهارين والمهام الأخرى المرتبطة بذلك، مثلما أوضح الرئيس بايرون اليوم.

وثمة تحليل يوضح أنه سيستتبع ذلك تكاليف هائلة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وربما تكون أعلى بكثير من التكاليف المتوخاة إذا تولت الآلية بقية مهام المحكمة في موعد مبكر. وفي إطار أي سيناريو، سيكون من المحتم أن تتواجد المحكمتان مع الآلية لبعض الوقت بشكل متداخل.

و ١٩٣٢ (٢٠١٠)، اللذين يطلبان من الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة أن تواصل العمل مع أمين قلم المحكمتين من أجل إيجاد حلول تطبيقية عملية لمعالجة هذه المسألة.

إن إلقاء القبض على الهاربين الـ ١٢ المتبقين، بمن فيهم راتكو ملاديتش وغوران هاديتش وفليسيان كبوغا، يظل أولوية قصوى لإكمال أعمال المحكمتين. وإننا ندعو جميع الدول المعنية إلى التعاون التام مع المحكمتين.

وفيما يتصل بمحكمة يوغوسلافيا، ترد إشارة خاصة إلى مسألة إلقاء القبض على الهاربين في تقرير المدعي العام فيما يتصل بتعاون السلطات الصربية. مع ذلك - وأود أنؤكد على هذه النقطة - ينص التقرير على أن صربيا تجاوبت بطريقة ملائمة وحسنة التوقيت في آن واحد فيما يتصل بجميع الطلبات الأخرى التي قدمها إليها مكتب المدعي العام.

أما بالنسبة إلى تعاون كرواتيا، فإن القرار الذي أصدرته دائرة المحاكمة الابتدائية في ٢٦ تموز/يوليه يمثل تطورا هاما جديدا. والنمسا ترحب بالالتزام المتواصل للحكومة الكرواتية بقيادة رئيس الوزراء كوسور بدعم عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونرحب على وجه التحديد بحقيقة أن فرقة العمل بدأت استكشاف قنوات جديدة هامة اقترحها المدعي العام. وإننا نقدر الحوار الدائر والاتصالات المنتظمة بين السلطات الكرواتية والمدعي العام ونظل على ثقتنا بأن عمل فرقة العمل سيساعد في حسم المسائل المعلقة.

وفيما يتصل بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نقدر تقدم المدعي العام بثلاثة طلبات إحالة جديدة للقضايا إلى رواندا، اعتقادا منا بأن هذا يمكن أن يساهم في إكمال عمل المحكمة. ونرحب كذلك بتقرير المدعي العام عن الاتصالات

وتقدم رئيسا محكمة يوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (محكمة رواندا) بطلبات جديدة عن طريق رسائل وجهها في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر للسماح لبعض القضاة بإكمال القضايا المحالة إليهم، بصرف النظر عن موعد انتهاء مدة ولايتهم في نهاية عام ٢٠١٠. ويعكف الفريق العامل حاليا على إعداد مشروع قرارين من المقرر اعتمادهما في ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

قبل أن أختتم هذا الجزء من بياني أود أن أعرب عن امتناني الشخصي للوزير كونراد بيولر، المستشار القانوني في البعثة، الذي تولى، عمليا، رئاسة الجزء الرئيسي من اجتماعات الفريق العامل. فالفضل عن النتائج المحرزة حتى الآن - والتي نأمل أن يستمر إحرازها حتى نهاية هذه السنة - يعود إليه وإلى جهوده الحاسمة الأهمية.

انتقل الآن إلى البيان الذي أود أن أدلي به بصفتي ممثلا لبلادي، وأود أن أكرر دعم النمسا القوي لعمل محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا اللتين تضطلعان بمهمة حاسمة هي كفالة مثول المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة أمام العدالة. وتؤيد النمسا تأييدا تاما جهود المحكمتين لإكمال أعمالهما في أبكر وقت ممكن. لكننا نلاحظ مع القلق أن أحدث التقارير تفيد بحدوث تأخر إضافي آخر في جدول المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، مما يوحي بأن عمل المحكمتين من المرجح ألا ينتهي قبل عام ٢٠١٤، بل وحتى عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى قضية واحدة.

ونحث المحكمتين على اتخاذ كل التدابير الممكنة لإكمال أعمالهما بسرعة. ووفدي مستعد للعمل بروح بناءة لمساعدتهما في إحراز ذلك الهدف. وفي هذا السياق نقدر أهمية الإبقاء على الموظفين لمنع مزيد من التأخيرات، ونقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في إعداد الاستراتيجيات اللازمة. وأود كذلك أن أذكر بالقرارين ١٩٣١ (٢٠١٠)

وفيما يتصل بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قدم رئيس المحكمة والمدعي العام جالو تقييمات بالغة الدقة إلى المجلس. وما زال ١٠ أشخاص - بينهم ٣ متهمين مشهورين رفيعي المستوى - طلقاء. لكن تعاون كينيا، الذي أعرب المجلس عن شكوكه حوله في حزيران/يونيه، يمكن أن يتبلور فيما يتصل بقضية فليسيان كبوغا. وإننا نرحب بما تحلت به كينيا من تفكير متفتح، ومحدونا الأمل، مثلما يحدو المدعي العام، أن يؤدي الحوار الجاري إلى إلقاء القبض على فليسيان كبوغا على وجه السرعة. ومحدونا الأمل أيضا أن يتحقق التقدم فيما يتصل بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يقيم فيها معظم الهاربين، وكذلك في زمبابوي. وأود بالنيابة عن فرنسا أن أشكر المدعي العام جالو وجميع أعضاء فريقه على الجهود التي بذلوها بلا كلل للدخول في حوار مع بلدان المنطقة من أجل ضمان أن يتم إلقاء القبض على الهاربين كافة حتى آخرهم.

وفيما يتصل بالمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة يعتبر إلقاء السلطات الصربية القبض على رادوفان كراديتش تقدما كبيرا. وننتظر أيضا إلقاء القبض على السيد ملاديتش والسيد هاديتش. وكما كرر مجلس الاتحاد الأوروبي في قراره الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، يقتضي اتفاق الاستقرار والانتساب والاتفاق المؤقت من صربيا أن تتعاون تعاوناً تاماً مع محكمة يوغوسلافيا، وهذا يعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الصدد سيتابع مجلس الاتحاد الأوروبي مبدئياً تقارير مكتب المدعي العام عن التقدم في ذلك المجال. وقد حث الاتحاد الأوروبي صربيا على تنفيذ التوصيات التي رفعها مكتب المدعي العام إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه فيما يتعلق بمساعدة صربيا، وبخاصة في المسألة الحرجة، مسألة القبض على آخر متهمين طليقيين، أي راتكو ملاديتش وغوران هاديتش. وذلك سيشكل أوضح دليل مقنع على جهود صربيا في ذلك المجال.

التي أجراها مؤخرا مع السلطات الكينية حول مسألة تعقب فليسيان كبوغا وإلقاء القبض عليه. ونكرر دعوتنا إلى كينيا بأن تقدم كل المساعدة اللازمة لمحكمة رواندا.

ختاماً، وبما أن هذه الإحاطة الإعلامية ستكون آخر إحاطة أقدمها بصفتي رئيساً للفريق العامل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين وأميني قلم المحكمتين وجميع موظفي المحكمتين الجنائيتين على عملهم الهام في خدمة العدالة. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الفريق العامل على مشاركتهم الحثيثة والبناءة، وكذلك لمكتب الشؤون القانونية وللأمانة العامة على دعمهم القيم للغاية.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (محكمة رواندا) والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (محكمة يوغوسلافيا) على عرض تقاريرهم الفصلية (انظر S/2010/574 و S/2010/588).

إذا أردنا للمحكمتين أن تتركاً أثراً طويلاً الأمد في يوغوسلافيا السابقة ورواندا ومناطق العالم الأخرى التي ما زال القادة السياسيون والعسكريون فيها يؤمنون بأنهم يمكن أن يستولوا على السلطة أو أن يبقوا في السلطة عن طريق العنف، فيجب علينا أن نؤكد المحكمتين من تأدية ولايتيهما بصورة ملائمة وعلى نحو تام. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، أن المجلس يجب أن يظل يقظاً على الدوام، لا سيما فيما يتصل بتعاون الدول في إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين. فإلقاء القبض على الهاربين ونقلهم إلى المحكمتين يظل أولوية. وإن التعاون في هذا المجال ليس مسألة ثنائية بين المدعين العامين والدول المعنية فقط؛ فالجتمتع الدولي والمجلس، الذي أنشأ المحكمتين، يههما الأمر بصورة مباشرة.

دؤوب المفاوضات المتعلقة بالمسائل المتصلة بكلتا المحكمتين المخصصتين.

أود أن أتناول بإيجاز أربع نقاط تتعلق بالمحكمتين: استراتيجيتهما للإنجاز والتقدم المحرز حتى الآن، والاحتفاظ بالموظفين، والتعاون الدولي، وأنشطة التوعية.

لقد تكلم كلا الرئيسين عن التحديات والعقبات الكبيرة التي تواجهها المحكمتان في أنشطتهما العادية. ونعتقد، مع ذلك، أنه على الرغم من تلك العراقيل الكبيرة، أحرزت كلتا المحكمتين تقدماً واضحاً في الاضطلاع بأعمالهما والوفاء باستراتيجيتهما للإنجاز. إن جهودهما جديرة بالثناء وينبغي أن تلقى مزيداً من الدعم من مجلس الأمن، بغية إتاحة إنجاز جميع الأنشطة القضائية المتبقية بسرعة.

بالنسبة إلى الاحتفاظ بالموظفين، يشعر وفدي بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة والمنحى السائد في كلتا المحكمتين بشأن تناقص أعداد الموظفين. فالإبقاء على الموظفين الأكفاء في المحكمتين ضروري لكفالة أن تستمر في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز مع الاحترام الكامل للقانون على النحو الواجب. لذلك، لا نزال نعتقد أنه يتعين وضع نوع ما من الترتيبات بغية كفالة استمرار أكفأ الموظفين في العمل في المحكمتين.

والتعاون بين الدول الأعضاء والمحكمتين يظل عنصراً رئيسياً ليس لنجاح استراتيجيتي الإنجاز فحسب، وإنما أيضاً لإعمال العدالة بالشكل المناسب. وينبغي تشجيع جميع الدول المعنية على بذل قصارى جهدها بغية الاستجابة بسرعة للمطالب التي تتقدم بها المحكمتان، بما في ذلك إلقاء القبض على الفارين، واحتمال إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. ونشعر بالتشجيع تجاه التعاون المتزايد مع المحكمتين، ونرحب باعتقال فار آخر.

وبالنسبة إلى التوعية، تصبح الأنشطة من ذلك النوع وبناء القدرة أكثر أهمية مع اقتراب تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز.

يجب علينا توخي الوضوح الشديد. إن لوائح إلقاء القبض لن تبخر. ومسألة الهاربين لن تتلاشى من جدول أعمال المجلس. وإذا لم يتم القبض عليهما أثناء الأشهر القليلة المقبلة فإن القدرة على البحث عنهما وإلقاء القبض عليهما ستعتمد على آلية القضايا المتبقية، التي سيتعين عليها، في الوقت المناسب، أن تتسلم المسؤولية من المحكمتين الجنائيتين. وذلك هو هدف الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين، الذي وضع، بالقيادة الفعالة للنمسا، مشروع قرار عن حالة الآلية. لذلك أود أن أشكر زميلنا من النمسا على قيادته في هذا الشأن.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو تؤكد الجدول الزمني للمحاكمات، فضلاً عن الصعوبات التي ستواجهها المحكمتان في الوفاء بالجدول الزمني إذا لم نمنحهما الأموال لإجراء المحاكمات والاستئنافات مع الاحترام الكامل لقواعد النزاهة. ويجب أن نجد حلولاً براغماتية لمشكلتي الاحتفاظ بالموظفين ومدة ولايات القضاة، بغية أن تعزز المحكمتان فعالية ووتيرة عملهما.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم الشاملة عن استراتيجية الإنجاز لكل منهما وعملهما (S/2010/588، المرفقان الأول والثاني، و S/2010/574).

وبما أن هذه المناقشة هي الأخيرة التي يجريها مجلس الأمن عن المحكمتين في هذا العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير توماس ماير - هارتنغ، ممثل النمسا، وفريقه على عملهما البارز في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وأيضاً الطريقة التي أدارا بها على نحو

وإنشاء آلية تصريف الأعمال باكراً سيضيف عنصراً آخر للتأكيد على أعمال العدالة. ويأمل وفدي من الجهود التي تبذل حالياً لإنشاء هذه الآلية للمحكمتين أن تؤتي ثمارها قريباً. والبرازيل تشارك بنشاط في هذا المسعى، وسوف تستمر في القيام بذلك في الأيام والأسابيع المقبلة. وبإمكان المجلس أن يواصل الاعتماد على وفدي في ذلك الصدد.

الآنسة زيادة (لبنان): السيدة الرئيسة، في البداية أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين على إحاطتهم الإعلامية الشاملة.

يقدر لبنان جهود القيمين على المحكمتين الدوليتين لتحقيق استراتيجية إنجاز الأعمال بأسرع وقت ممكن، ويلحظ إحراز تقدم في مختلف درجات المحاكمات. كما يتفهم وجود صعوبات خارجة عن إرادة القيمين على كل من المحكمتين الدوليتين، حالت دون إتمام المهام في التواريخ المفترضة، لا سيما مسألة تقلص عدد الجهاز البشري العامل، الذي يؤثر سلباً على استكمال مهمة المحكمتين.

لذا، يؤكد لبنان دعمه كي يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية التي تمكن المحكمتين من اختتام أعمالهما في أقرب وقت، ودون التفريط بمقتضيات العدالة، ويشجع على نقل المزيد من الدعاوى إلى المحاكم الوطنية التي تتوفر فيها الشروط التي تؤمن المحاكمات العادلة، لأن من شأن ذلك التخفيف من وطأة أعمال محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة والتسريع في تحقيق الاستراتيجية.

هذا ويثني لبنان على التعاون الذي تبديه معظم الدول مع المحكمتين الدوليتين، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة والدول المجاورة لرواندا، ويناشدها كلها بالتعاون الكامل معهما. فدور هذه الدول أساسي لتحديد مكان وجود الفارين وتوقيفهم وتسليمهم، بالإضافة إلى ما يمكن

وينبغي توعية المجتمعات المحلية المتأثرة جيداً حيال تطور العملية، وكيفية تأثيرها على إدارة العدالة. وينبغي أيضاً توعيتها تجاه الآلية الجديدة التي ستحل محل المحكمتين في أسرع وقت ممكن.

علاوة على ذلك، نظراً للجهود الآيلة إلى إحالة القضايا على المحاكم الوطنية، خاصة ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ينبغي للدول الأعضاء المهتمة باستلام تلك القضايا أن تتمكن من الحصول على التعاون الدولي المعزز بغية تحسين قدراتها الوطنية، إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمكن للمحكمتين أن تؤدي دوراً مركزياً في ذلك الصدد. وبالنسبة إلى ذلك الموضوع أيضاً، أحطنا علماً مع الاهتمام بالطلب الذي تقدم به مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإحالة ثلاث قضايا على محكمة وطنية. ونحن نرى أن ذلك الطلب قد يساهم في إنجاز أنشطة المحكمة، وإتاحة الفرصة للدول كي تتحمل مسؤولياتها عن أعمال العدالة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أقول بضع كلمات عن مسألة آلية تصريف الأعمال. إن أحد التحديات الرئيسية إزاء الاعتماد على المحكمة المخصصة بدلاً من المحكمة الدائمة يكمن تحديداً في ما يتعين عمله عندما تكون المؤسسة قد أنهت معظم أعمالها الأساسية، ولكن تبقى بعض الأعمال الهامة من قبيل محاكمة الفارين في نهاية المطاف، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وحماية الشهود، والاحتفاظ بالوثائق. ولدى وضع آلية الإنجاز، ينبغي عدم المغالاة في تحقيق هدف إنهاء الأنشطة بسرعة والإضرار بمبدأ العملية الواجبة. وإلا قد يتعرض الإرث الذي تخلفه المحكمة للخطر، وكذلك تأثيرها على مفهوم العدالة لدى المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم ادخار أي جهد في سبيل إحراز التقدم والتقيد بالمواعيد الزمنية النهائية.

بوصفنا بلدا تأثر أشد التأثر بالجرائم المرتكبة بموجب الولاية القضائية للمحكمتين، نود أن نشدد على مدى أهمية تحقيق العدالة للضحايا وأسرههم ومساءلة الذين ارتكبوا الجرائم الشنعاء في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك السياق، نود أن نكرر خالص تأييد البوسنة والهرسك للمحكمتين والتزامنا بالتعاون الكامل معهما.

بعد الدراسة المتروية للتقارير، من الجلي أن المحكمتين قد اضطلعتا بكل جهد ممكن لإنهاء عملهما بطريقة كفوءة ومعقولة، خاصة مع الأخذ في الحسبان أنهما واجهتا عقبات فوق طاقتيهما وخارجة عن سيطرتهما. وينبغي ألا نسمح للمساهمات الهائلة للمحكمتين في فقه القانون الدولي بأن تخضع للضغط لكي تنهيان ولايتيهما بنتائج تتسم بالحياد مع الاقتران محل واف.

وهكذا، فإن دعم وتشجيع المجلس هام جدا ولازم في هذه الفترة الحساسة والهامة من وجود المحكمتين. فالاتقال الحسن التوقيت والكفؤ والكامل إلى الآلية المختصة بتصريف الأعمال المتبقية يتطلب أن توضع الآلية بعناية شديدة بوصفها استمرارا موثوقا ومناسبا لوظائف المحكمتين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للسفير ماير - هارتينغ على قيادته المتينة في ترؤسه للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ونشيد بكامل أعضاء الوفد النمساوي على تفانيه وعمله الدؤوب. ونتيجة لتلك الجهود، تسير مداولات الفريق بنجاح نحو إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية وستجسد بصورة مناسبة تركة المحكمتين.

وعلاوة على ذلك، فإن البوسنة والهرسك قد أظهرت في كل إبلاغ التزاما بتعهداتها ودعمها القاطع لتعزيز العدالة الجنائية الدولية وتفانيها في ذلك. ويتجسد هذا في سجل التعاون المستمر والإيجابي بين البوسنة والهرسك

أن تقدمه من معلومات ومستندات ثبوتية تساعد في جلاء الحقيقة وإحقاق الحق.

من ناحية أخرى، يثمن لبنان جهود فريق العمل غير الرسمي المعني بالحاكم الدولية برئاسة النمسا، ويتنهد هذه المناسبة لتنهئة الممثل الدائم للنمسا وفريق عمله على حسن إدارتهما لأعمال هذا الفريق. ويأمل لبنان اعتماد آلية تصريف المهام المتبقية لأنها مكملة لعمل المحكمتين. فهي تضمن حماية الشهود وتوقيف الفارين والحفاظة على أرشيف المحاكمات، كونه يشكل إطارا مرجعيا قيما للقانون الجنائي الدولي.

إن إنشاء المحكمتين الدوليتين أتى استجابة لنداء كل صوت يرفض قتل الأبرياء والتخريب والإفلات من العقاب. وإننا نعتبر أن نجاح المحكمتين في تحقيق الغاية المتبغاة منهما يشكل حجر أساس لحماية المدنيين من خلال محاسبة المجرمين وتحقيق سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وهو معبر أساسي نحو طي صفحة الماضي الأليم من تاريخ رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وبناء المصالحة الوطنية المتينة، وتأمين الاستقرار، وردع المجرمين في المستقبل، وإنصاف الضحايا، والتخفيف من معاناة المقرين منهم.

ويبقى لبنان إلى جانب كل مسعى لتحقيق العدالة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالقاضيين، باتريك ل. روبنسون ودينيس بايرون، رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما أرحب بالمدعين العامين براميرتز وجالو. إن إحاطتهم الإعلامية المستفيضة اليوم، بالاقتران مع التقارير المعروضة علينا (انظر S/2010/588 و S/2010/574) تجسد العمل الدؤوب الذي تقوم به المحكمتان وما تبدلاه من جهود للمساهمة في الكفاح ضد الإفلات من العقاب.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرئيسي المحكمتين والمدعين العامين للمحكمتين على تقديم إحاطات إعلامية لنا عن آخر التطورات المتعلقة باستراتيجيات الإنجاز لديهم. إن مساهمة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تطوير العدالة الجنائية الدولية لا يمكن التشديد عليها أكثر من ذلك.

واليوم، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط، وهي بالتحديد، استراتيجية الإنجاز، والتعاون، وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

أولا، فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، ما برحت اليابان تحت بشدة المحكمتين على إتمام الإجراءات القضائية بنهاية عام ٢٠١٠، وتتوقع منهما ذلك، وفقا للقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). على الرغم من أن اليابان تقر بأن الإجراءات جارية حاليا، من المؤسف أن هدف الإنجاز لم يتحقق. ونود أن نشجع بشدة المحكمتين على إتمام عملهما بسرعة ونخضهما على بذل كل الجهود الممكنة لإتمام المهام المنوطة بهما، بينما تواصلان ضمان محاكمات عادلة.

أما فيما يتعلق بالطلبات الواردة من المحكمتين بشأن تمديد فترات عمل القضاة، فنعتبر أن هذه تدابير ضرورية للوفاء باستراتيجيات الإنجاز بطريقة سريعة وفعالة التكلفة. لذلك فإن اليابان على استعداد للمشاركة بهمة في العمل المتعلق بالتدابير اللازمة بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

كذلك نخطط علما بضرورة الإبقاء على الموظفين لنجاح عمل المحكمتين. نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الكبير للقضاة والمدعين العامين والمسجلين وجميع الموظفين الآخرين في المحكمتين على التزامهم الراسخ بالكفاح ضد الإفلات من العقاب.

والحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما ذكر، فإن سلطات بلدي استجابت بفعالية لجميع الطلبات الواردة من مكتب المدعي العام، وزودته بالوثائق التي تمكنه من الوصول إلى سجلات الحكومة من دون عائق، ويسرت مشول الشهود أمام المحكمة. إن التعاون بناء بشكل خاص فيما يتعلق بنقل القضايا وفقا للقاعدة ١١ مكررا من مكتب المدعي العام إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة دولة البوسنة والهرسك. وقد تم الفراغ من خمس قضايا من بين ست قضايا تم نقلها إلى البوسنة والهرسك وقرارات نهائية.

إننا إذ نأخذ كل ذلك في الحسبان، من المخبى للآمال والمحبط أن المحكمتين لم تعرفا بعد عن مصير ١٢ فارا من العدالة، وخاصة بالنسبة لفيليسيان كابوغا وراتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وغوران هادزيتش، الذين لا يزالون طليقي السراح، الأمر الذي يقوض من ذات فكرة العدالة التي نكرس أنفسنا جميعا من أجلها ويستخف بها. لذلك فإن جهود المحكمتين للامتنال لاستراتيجية الإنجاز وعملنا الدؤوب في وضع آلية تصريف الأعمال المتبقية لا تجدي فتيلة ما لم نتخذ خطوات راسخة وتدابير جادة لإحضار أولئك المجرمين إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، من الجوهرى الحصول على التعاون غير المشروط للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وتعاون الدول أيضا من أجل الوفاء بولايي المحكمتين.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن دعم البوسنة والهرسك للعمل الذي تقوم به المحكمتان والذي نعتبره هاما جدا. وعلى الصعيد الوطنى، حققنا المحكمتان العدالة للذين عانوا إلى أكبر حد، وأسهمتا بدرجة كبيرة في تقدم سيادة القانون، ومهدتا السبيل أمام المصالحة. ولهذا يتعين احترامهما والحفاظ عليهما.

فيها إلى العدالة وفقا للمعايير الدولية. ويُنتظر أن تفيد آلية تصريف الأعمال لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا في تحقيق تلك الغاية. واليابان تشارك مشاركة نشطة في المناقشات بشأن الآلية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين برئاسة النمسا. ونقدر جهود مكتب الشؤون القانونية، الذي قدم مؤخرا تقريراً إضافياً عن مكان الآلية. وسنواصل النظر بصورة نشطة وبغاية في مشروع القرار والنظام الأساسي المتصلين بالموضوع بهدف اعتمادهما مبكراً.

وختاماً، فإن التقريرين الحاليين للمحكمتين سيكونان الأخيرين قبل أن تحتتم اليابان فترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن. وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للجهود المخلصة التي بذلها رئيسا المحكمتين والمدعيان العامن لديهما وأميناً سجليهما وجميع موظفيهما، وكذلك للجهود التي بذلتها النمسا بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي، من أجل تحقيق العدل.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الرئيسين روبنسن وبايرن والمدعين العامين بزامتزر وجالو شكرا جزيلاً على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح، وعلى تقريريهما الشاملين (انظر S/2010/588 و S/2010/574)، وعلى تذكيرهما بنبل وأهميته عملهما من أجل العدالة الدولية. وأود أن أبدأ بإعادة التأكيد على دعم المملكة المتحدة المستمر لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونشكر جميع قضاة المحكمتين وموظفيهما على إسهاماتهما في هذه الجهود الهامة.

ترحب المملكة المتحدة بالعمل المستمر من أجل تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لدى المحكمتين، وإن كنا ما زلنا

والآن، أود أن استرعي الانتباه إلى مسألة التعاون، أي تعاون الدول. إن إلقاء القبض على الفارين المتبقين مسألة جوهرية قطعاً لنجاح المحكمتين. ومن المؤسف أن اثنين من المشتبه بهم سبق أصدرت المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لائحة اتهام ضدهما، وهما وراتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، بالإضافة إلى عشرة أشخاص قيد الاتهام من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما فيهم فيليسيان كابوغا، لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد. ولا نزال نشجع الدول المعنية على التعاون تعاوناً كاملاً في ضمان إلقاء القبض على المتهمين في أسرع وقت ممكن.

إن إحالات القضايا إلى الولاية القضائية الوطنية جزء هام أيضاً من استراتيجية الإنجاز. ونقدر أيما تقدير، من بين أمور أخرى، الجهود التي تقوم بها سلطات رواندا لإنجاز عملية إحالة القضايا.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن تعاون دول يوغوسلافيا السابقة في مجالات من قبيل الوصول إلى السجلات، والوثائق والشهود حيوي أيضاً. ونحيط علماً على نحو إيجابي بالجهود التي تقوم بها كرواتيا من خلال فريق العمل التابع لها لتعزيز الإنصاف في التحقيقات الجارية استجابة لطلب المدعي العام فيما يتعلق بالوثائق المفقودة. ونحيط علماً على نحو إيجابي أيضاً بالدعم السريع المقدم من صربيا للحالات المعروضة على المحكمة والدعم الجيد الذي تقدمه البوسنة والهرسك استجابة للطلبات الواردة من المدعي العام، بما في ذلك حماية الشهود. ونثق بأن هذه الدول سوف تواصل جهودها في ذلك الاتجاه.

والآن، فيما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية، تعلق اليابان أهمية كبيرة على سيادة القانون وترى أنه يجب عدم التغاضي عن الإفلات من العقاب في القضايا التي تتعلق بأشنع الجرائم المرتكبة، ولا بد من إحضار الأفراد المتورطين

وتعاون الدول أمر حيوي لتمكين المحكمتين من تنفيذ ولايتهما، وخاصة فيما يتصل بتوفير الوثائق وتعقب الفارين. ولن يكتمل عمل المحكمتين إلى أن يُقدم جميع الفارين إلى العدالة. ونلاحظ بارتياح إلقاء القبض على أحد المتهمين الباقين الفارين من المحكمة الدولية لرواندا خلال الأشهر الستة الماضية. ونلاحظ كذلك إفادة المدعي العام جالو في هذا الصباح بإحراز تقدم مؤخر في مناقشاته مع كينيا، والتي نأمل أن تؤدي ثمارها فيما يتعلق بالبحث عن فيليسيان كابوغا. وهذه التطورات الإيجابية تثلج صدر المملكة المتحدة. ندعو كينيا إلى مواصلة العمل مع المدعي العام وإلى تقديم كل ما يجوزها من معلومات ذات صلة عن المكان الحالي للهارب كابوغا. وفي ضوء الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدعي العام في هذا الصباح، ندعو أيضا جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي إلى زيادة تعاونهما مع المحكمة من أجل تقديم بقية الفارين من المحكمة الدولية لرواندا إلى العدالة.

وتلاحظ المملكة المتحدة تقييم المدعي العام برامرتز لتعاون دول يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرحب بالخطوات التي تتخذها صربيا وكرواتيا ونحث الدولتين على مضاعفة الجهود المتسقة والحثيثة إلى أقصى حد ممكن في جميع الوكالات الحكومية المختصة لتقديم الوثائق وإتاحة إمكانية مقابلة الشهود لحل أوجه التناقض وتقديم الفارين إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. وهذه الجهود أمر أساسي لإنجاز عمل المحكمة بنجاح. وسنواصل متابعة الأحداث عن كثب لكفالة إنجاز أكبر قدر ممكن من العمل.

ومع اقتراب المحكمتين من إنجاز ولايتهما، يجب على مجلس الأمن إنشاء آلية للاضطلاع بالمهام الرئيسية المتبقية للمحكمتين، والتي يتعين استمرارها بعد إغلاقهما. ويعمل فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين

نشعر بالقلق إزاء حدوث تأخيرات أخرى في مواعيد الإنجاز المتوقعة. غير أننا نرحب بشروع المحكمة الدولية لرواندا سريعا في محاكمة المتهمين الفارين اللذين أُلقي القبض عليهما خلال العام المنقضي، وهما المحاکمتان اللتان أدرجتا بنجاح في استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة بدون أي تأخير لا مبرر له. كما نلاحظ بارتياح أنه ينتظر أن نشهد حدثا بارزا على صعيد العدالة الجنائية الدولية بإنجاز المحاكمات الابتدائية في المحكمة الدولية لرواندا بنهاية عام ٢٠١١.

وتنوه المملكة المتحدة أيضا بجهود المحكمة في تسريع إجراء المحاكمات بدون التضحية بالقواعد الإجرائية القانونية وفي الحد من آثار دعاوى انتهاك حرمة المحكمة. ونلاحظ التدابير الناجحة المتخذة توفيراً للوقت والنفقات، ومنها على سبيل المثال زيادة الكفاءة في توفير الوثائق. ونشجع جميع أقسام المحكمتين على البحث عن نهج مبتكرة كهذه لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات كلما أمكن ذلك بهدف تفادي أي تأخيرات أخرى في الإنجاز.

غير أننا نقر بأن المحكمتين ما زالتا تواجهان صعوبات بسبب فقدان الموظفين الذي أدى إلى تأخيرات في سير المحاكمات ودعاوى الاستئناف. والمسائل المتعلقة بالتوظيف لا تدرج بشكل مباشر في اختصاص مجلس الأمن. وبخصوص تشبيه القاضي روبنسن للمجلس بأنه مهندس المحكمتين، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعتين للجمعية العامة هما مراقبا الكمية. ولكننا نغتنم هذه الفرصة لإعراب عن دعمنا للإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة والأجهزة المسؤولة في الأمم المتحدة بغية إيجاد حلول عملية للتصدي لهذه المشاكل. ويتعين تزويد المحكمتين بعدد كاف من الموظفين لتمكينهما من إنجاز عملهما.

١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وذلك على الرغم من عملهما المتفاني وجهودهما المستمرة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. ومن ثم، فإننا قد وصلنا الآن إلى مرحلة يجب فيها اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإنشاء آلية دولية لتصريف الأعمال للمحكمتين الجنائيتين، والتي ينبغي أن يكون لها اختصاص لاستكمال النظر في جميع القضايا التي لم يتم البت فيها. والمسألة ما زالت قيد نظر الفريق العامل غير الرسمي برئاسة النمسا والذي أحرز تقدماً كبيراً في سبيل إنشاء هذه الآلية. ونتوقع اعتماد مشروع قرار قبل نهاية عام ٢٠١٠. ونشكر وفد النمسا على جهوده القيمة. كما نقدر أن المحكمتين اتخذتا تدابير عديدة، استعداداً للانتقال إلى آلية لتصريف الأعمال. ونحثهما على مواصلة جهودهما.

ونخطط علماً بملاحظات الرئيسين بخصوص النظام الأساسي لموظفي المحكمتين وقضائهما. ولعل الأعضاء يذكرون أن المجلس استجاب لمطالب رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في قراره ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠) المتخذين في ٢٩ حزيران/يونيه. ونحن واثقون بأن المجلس في هذه المرحلة الحرجة سيلبي مزيداً من طلبات التمديد في قادم الأيام.

وما زلنا نشعر بالقلق حيال كون عدد الفارين ما زال على حاله منذ آخر تقريرين للمحكمتين اللتين تقدمهما مرة كل سنتين. يجب على جميع الدول، ولا سيما الدول في المناطق المعنية، حشد جميع الموارد المتاحة بشكل كامل وبصورة فعالة، والاستمرار في تقديم الدعم الكامل للدوائر التنفيذية المكلفة بتعقب الفارين المتبقين والقبض عليهم، بما في ذلك راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وفي ذلك الصدد، يبقى تعاون دول يوغوسلافيا السابقة بالغ الأهمية.

الجنائيتين الدوليتين على قدم وساق منذ سنوات عديدة بشأن هذه المسائل المعقدة والجديدة، وقد أحرز تقدماً كبيراً في الشهور الأخيرة باتجاه إعداد الصيغة النهائية لمشروع قرار، حسبما أفاد السفير ماير - هارتنغ في بيانه. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير ماير - هارتنغ ووفد بلده لعملهما الشاق وتفانيهما وقيادتهما في الدفع بهذه المسألة قدماً أثناء فترة عضوية النمسا في المجلس.

وتعتقد المملكة المتحدة أن الوقت مناسب الآن لاعتماد مشروع قرار لإنشاء آلية لتصريف الأعمال. ومن شأن اعتماد مشروع القرار هذا أن يوفر، للمرة الأولى، خارطة طريق واضحة لإغلاق المحكمتين مع الإبقاء على الضمانات القانونية الأساسية وإرسال رسالة مفادها أن الفارين ليس بوسعهم أن يظلوا هاربين من العدالة. وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل بشكل إيجابي خلال الأيام المقبلة للتوصل إلى نتيجة ناجحة.

السيد أبابكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفد الولايات المتحدة على تولي رئاسة المجلس. كما أود أن أشكر بعثة المملكة المتحدة على إدارتها الممتازة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأرغب في أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين لديهما على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها للتو. والعمل الذي تضطلع به المحكمتان منذ إنشائهما في غاية الأهمية لمكافحة الإفلات من العقاب وإعلاء شأن سيادة القانون وتمهيد السبيل لتحقيق المصالحة بين الدول المعنية. ونقر أيضاً بالإسهام الهام الذي قدمته المحكمتان للعدالة الجنائية الدولية.

لكن المحكمتين غير قادرتين على الانتهاء من عملهما قبل الموعدين المستهدفين المنصوص عليهما في القرارين

بالتعجيل في سير إجراءاتهما، وفي الوقت نفسه الامتثال لمعايير أصول المحاكمات.

ومن دواعي القلق العميق أن أعمال المحكمتين قد شأها التأخير. إن قلة عدد الموظفين، وخصوصا فقدان الموظفين ذوي الخبرة العالية، تقوض باستمرار الإنجاز السريع والفعال لولايتي المحكمتين. وفي الواقع، لا نبالغ مهما أكدنا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير لدعم الاحتفاظ بالموظفين، فضلا عن التوظيف، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة من حياة المحكمتين. ونعتقد أنه لن يحد من معدل تناقص الموظفين سوى بذل الجهود المتضافرة.

نلاحظ أيضا أن التعاون الفعال لجميع الدول الأعضاء مع المحكمتين سيكون بالغ الأهمية لنجاح استراتيجية الإنجاز. ونعتقد أن ذلك التعاون يكفل إلقاء القبض على الفارين المتبقين، وإحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية، ونقل المدانين لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، ونقل الأشخاص الذين برأهم المحكمة، فضلا عن الذين قضوا فترة أحكامهم.

من المحزن أن بعض الفارين ما زالوا طلقاء. ونحث جميع الدول على التعاون مع المحكمتين للتأكد من القبض على هؤلاء الفارين ومحاكمتهم.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح ارتفاع عدد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والنتيجة المتوقعة هي الحد من عبء العمل العام الملقى على عاتق المحكمتين. ومن التطورات الإيجابية أن المحكمتين واصلتا بذل الجهود الحثيثة من أجل تعزيز قدرات المحاكم الوطنية في مقاضاة ومحاكمة انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ومن المنطلق نفسه، نشيد بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل إنشاء آلية لتلبية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من المحاكم الوطنية. ويجب تكثيف أنشطة

وما زال التعاون الفعال من جانب الدول في مجالات أخرى، مثل إمكانية الوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود جزءا أساسيا من عمل المحكمتين. ونخطط علما على نحو إيجابي بالجهود المستمرة والحثيثة التي تبذلها كرواتيا فيما يتعلق بالتعاون مع مكتب المدعي العام. ونلاحظ أن تقرير المدعي العام ينوه باستجابة السلطات الكرواتية بصورة عامة، ويشير إلى توفير إمكانية الوصول إلى الشهود والأدلة. وفي ذلك السياق، نرحب بعمل فرقة العمل الكرواتية المشتركة بين الوكالات من أجل تحديد مكان أو مع معرفة مصير الوثيقة العسكرية المفقودة التي طلبتها المحكمة.

نرحب أيضا بالتعاون المستمر من صربيا، فضلا عن الاستجابة الكافية من البوسنة والهرسك بشأن الطلبات المقدمة من المدعي العام. وبالمثل، نقدر تعاون رواندا المستمر مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مختلف المجالات. ونشيد بتلك البلدان على تحسينها مستوى تعاونها ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة والمصالحة الكاملتين.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن خالص شكرنا لرئيسي المحكمتين والمدعين العامين فيهما وجميع قضائهما على مهنيتهم وعملهم المتفاني.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

في البداية، أود أن أشارك من أعربوا عن تقديرهم للرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية الواضحة والشاملة جدا بشأن عمل المحكمتين. ونحن نثني على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإحرازهما تقدما ثابتا في تنفيذ استراتيجيات إنجازهما على الرغم من التحديات الجسام. ومن المشجع أنهما ظلتا ملتزمين التزاما راسخا

وفي ظل قيادته، توصل الفريق العامل إلى الاتفاقات التي تمثل خطوة هامة نحو وضع اللمسات الأخيرة على مشاريع القرارات والنظم الأساسية لإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية.

يرى وفدي أن هناك ثلاث مجالات بالغة الأهمية تتطلب اهتمام أعضاء المجلس لتمكين المحكمتين من إنجاز ولاياتهما بأفضل طريقة، وهي تحديد دعم المحكمتين؛ والتعاون بين الدول والمحكمتين؛ وتعزيز القدرات القضائية الوطنية.

فيما يتعلق بتقديم الدعم للمحكمتين، يرحب وفد بلدي بالتدابير التي اتخذها المجلس بغية دعم الجهود التي تبذلها المحكمتان على الرغم من التحديات التي تواجهها في تنفيذ ولاياتهما. وفي الواقع، فإن الدعم المستمر من مجلس الأمن لأنشطة المحكمتين لا غنى عنه لحسن سير عملهما.

لئن كنا نقدر الخطوات التي اتخذت بموجب القرارات ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠)، فإن وفدي يشجع المجلس على مواصلة العمل في ذلك الاتجاه من أجل تعزيز فعالية المحكمتين. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان زيادة الموارد المتاحة للمحكمتين لكي يتاح أمامهما المجال للاحتفاظ بالموظفين المؤهلين الذين لا غنى عن خبرتهم لعمل المحكمتين على النحو الأمثل.

كما تعتمد فعالية المحكمتين على التعاون مع الدول الأعضاء، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإفلات من العقاب. ويمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى إلقاء القبض على الهاربين الـ ١٢ من ذوي الرتب العليا، بما في ذلك راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وفيليسيان كابوغا وبروتيه مبييرانيا وأوغسطين بيزيماننا. وإذا لم تتم محاكمتهم في المستقبل القريب، فإن مصداقية المحكمة ستتضرر. ولذلك نشجع دول أوروبا ومنطقة البحيرات الكبرى والجنوب

بناء القدرات هذه لأنها ستكون بمثابة سوابق تسترشد بها أنشطة المحاكم الوطنية.

نثني على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لما بذلتاه من جهود لتحسين الوعي بعملهما من خلال برامج التوعية. وبالإضافة إلى توفير المعلومات بشأن إنجازاتهما، نحن نعتقد أن هذه الأنشطة تساعد على إبراز التحديات التي تواجهها المحكمتان في تنفيذ استراتيجيات إنجازهما. كما أنها تدعم مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

نشجع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على الإبقاء على برنامجها لتدريب المدربين نظرا لدور المحكمة في تعزيز نقل المعرفة المستدامة ذاتيا إلى السلطات الوطنية. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء مراكز المعلومات والمحفوظات المرجعية المستدامة المعنية بأنشطة المحكمتين كجزء من أنشطتهما في مجال التوعية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس، بقيادة السفير توماس ماير - هارتغ، لعمله الممتاز. ونعتقد أن الفريق قد حدد نمط تحقيق العدالة.

السيد إيسوزي - نغوندي (غابون) (تكلم)

بالفرنسية: في البداية، أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على بيانهم عن تنفيذ استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين عملا بقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأود أيضا أن أشيد بالسفير هارتغ - ماير، الرئيس المنتهية ولايته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، على المهارة التي أبداهها في إدارة عمل ذلك الفريق.

الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعلى التقريرين المقدمين إلى المجلس (انظر S/2010/588 و S/2010/574).

نلاحظ أن عمل المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر في تحقيق تقدم جديد. ونحن ننوه بذلك التقدم. في عام ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي حدد الجدول الزمني لاستراتيجيتي الإنجاز ودعا المحكمتين إلى استكمال عملهما بحلول عام ٢٠١٠. وإذا تقرب من عام ٢٠١١، نلاحظ أن الجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن لن يتم الوفاء به. ووفقا لآخر تقريرين عن المحكمتين، فإن الجدول الزمني للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيمدد حتى نهاية عام ٢٠١٣، بينما سيمدد الجدول الزمني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى عام ٢٠١٥. ونحن نعرب عن قلقنا حيال التأخيرات في الأعمال ذات الصلة.

نحن نفهم أن هناك أسبابا كثيرة وراء هذه التأخيرات، وبعضها على الأرجح خارج نطاق ما يمكن أن نتوقعه المحكمتان. لقد عملت المحكمتان بدأب لتعزيز كفاءة عملهما، لكن كما ورد في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، "يتسم الاستمرار في بذل الجهود لزيادة تحسين إدارة المحاكمات في المرحلتين التمهيدية والابتدائية وكذا عملية صياغة الأحكام، بأهمية حاسمة" (S/2010/574، الفقرة ٣٤). ونأمل أن تواصل المحكمتان جهودهما في هذا الصدد، وتسريع وتيرة عملهما واستكمال مهامهما في أسرع وقت ممكن. ونلاحظ أيضا الانشغال الذي أعربت عنه المحكمتان في ما يتعلق باستبقاء الموظفين. ويحدونا الأمل في إمكان إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة.

إن حالة القضايا والفارين، بأقصى قدر ممكن، إلى البلدان القادرة والمستعدة للتعامل معهم ستكون خطوة مهمة

الأفريقي والبلدان المجاورة على تعزيز تعاونها مع المحكمتين حتى يتسنى لهما تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز. وفي هذا الصدد، فإن التعاون المثالي الذي تقدمه البوسنة والهرسك يستحق الإشادة.

وكما شددنا في المناقشة الأخيرة بشأن هذا البند (انظر S/PV.6342)، فإن تعزيز قدرات النظم القضائية الوطنية سيكون له أيضا دور في كفالة النجاح الكامل لاستراتيجيتي الإنجاز. وينبغي أن يتواصل تدريب موظفي المؤسسات القضائية الوطنية، ولا سيما القضاة والمساعدين ويظل جانبا أساسيا من جوانب تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب وفد بلدي بالإجراءات الخاصة التي تعتزم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تنفيذها بغية الاستجابة بفعالية لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدمت بها ١١ دولة من دول منطقة البحيرات الكبرى في سياق الإجراءات القانونية ضد الفارين الروانديين.

إن المحكمتين الدوليتين تسهمان بلا شك في تطوير القانون الجنائي الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب. وبالتالي تمثل إرثا مؤسسيا وقانونيا يجب الحفاظ عليه. ويؤيد بلدي جهود المحكمتين وجميع الأطراف الفاعلة المشاركة لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

إن أعمال التوعية المتعلقة بنطاق عمل المحكمتين، التي تشارك فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمحاكم الوطنية والمنظمات غير الحكومية والجامعات، تتشاطر نفس الهدف وتستحق دعمنا الكامل. فالمسألة تتعلق بضرورة إنصاف الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب.

السيدة غو شيانومي (الصين) (تكلمت بالصينية):

أود بادئ ذي بدء أن أشكر الرئيس روبنسن، والمدعي براميرتز والرئيس بايرن والمدعي جالو على إحاطاتهم الإعلامية عن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لدى المحكمة الجنائية

وفي ضوء تلك الخلفية، نحن أكثر انشغالا حيال استمرار إطالة أمد وجود المحكمتين. ولطالما كان أعضاء المجلس متفهمين للمشاكل العملية التي تواجهها المحكمتان ومنحوا تمديدات كثيرة لولايتيهما. بيد أن هناك حدودا معقولة. فقبل ستة أشهر، قالت المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إنها مستعدة لاستكمال القضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية في عام ٢٠١٢، وعمل الاستئناف اللاحق في قضية كرادزيتش في عام ٢٠١٤. سمعنا الآن أن هذا ربما يصبح عام ٢٠١٥. لقد شهدنا هذه التطورات في المجلس على مدى سنوات كثيرة الآن.

ويبين تحليلنا للمعلومات التي قدمتها المحكمتان أن من الصعب تفسير هذا التأخير وفقا لمعيار موضوعي، مثل ظهور أدلة جديدة أو انتهاج المتهمين لسلوك وضع العراقيل أو بطء تقدم الشهود للإدلاء بالشهادة. من الصعب جدا علينا أن نتفهم سبب انتظار المتهم شيشيلي أكثر من ستة سنوات لبدء إجراءات المحاكمة في قضيتيه. ومن الصعب تفهم السبب في أن يستغرق العمل الفني المحض لإصدار حكم عاما. نحن لسنا مقتنعين بشكل خاص بحجة أن إصدار أحكام في قضية برليتش وآخرين سيستغرق عاما لأنها تشمل ستة متهمين.

إن قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لديهم مساعدة كفؤة كافية للاضطلاع بفعالية بعملهم الفني، ومع كل الاحترام لتلك المحكمة، نلاحظ أنه حتى محكمة العدل الدولية - التي تنظر في أكثر القضايا المثيرة للمشاكل والتي لها صدى سياسي هائل وأهمية قانونية - لا يستغرق عملها في قضية جداول زمنية طويلة كهذه. والمثال الآخر هو محكمة نورمبرغ، التي استغرقت ما يزيد قليلا عن عام لتدين أولئك الذين ربما كانوا أكثر المجرمين وحشية في تاريخ البشرية.

وعلى ذلك الأساس، نشعر بقلق عميق حيال ما قيل عن أن التأخيرات في عدد من القضايا المعروضة على المحكمة

في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز. ونلاحظ أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا طلب إحالة ثلاث قضايا إلى رواندا للمحاكمة. ونرحب بهذا التطور ونأمل أن نرى نتائج إيجابية. كما نؤيد البلدان المعنية في تقديم التعاون الكامل للمحكمتين.

يجري فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين مشاورات مكثفة بشأن مشروع قرار بشأن آليات المسائل المتبقية لدى المحكمتين، ويتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاق بنهاية العام. وأغتتم هذه الفرصة كي أشكر النمسا، بصفتها رئيسة الفريق العامل، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على الجهود الدؤوبة التي تبذل باسم الفريق العامل. وسنواصل المشاركة بنشاط وبشكل بناء في المشاورات، ونتطلع إلى التوصل إلى اتفاق بنهاية العام.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين لديهما على المعلومات التي قدموها بشأن جهودهم لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لدى المحكمتين. إن إحاطتهم الإعلامية مهمة الآن بشكل خاص في الوقت الذي يسعى فيه فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين إلى تحويل المحكمتين إلى آليتين للمسائل المتبقية. ونقر بأن استكمال عمل هاتين الهيئتين القضائيتين الدوليتين مهمة معقدة، لكل من المحكمتين نفسيهما وللمجلس الأمن.

وبناء على التقريرين المعروضين علينا (انظر S/2010/574 و S/2010/588)، من الواضح أن شوطا كبيرا قد قطع على طريق استكمال الأعمال. وأدين العديد من منتهكي القانون الدولي وكان إسهام المحكمتين في تطوير النظم القضائية الوطنية إسهاما كبيرا. إن رواندا والدول التي قامت على أراضي يوغوسلافيا السابقة باتت مستعدة لتطبيق أعلى معايير العدالة الجنائية بشكل مستقل.

ونرحب بحضور الرئيسين والمدعين العامين بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونشكرهم على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

لقد وضع مجلس الأمن، بالقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، جداول زمنية يُتوقع أن تكمل خلالها المحكمتان جميع أنشطة محاكمتهم، وقد شدد المجلس على أهمية التنفيذ الكامل لاستراتيجيتي الإنجاز. لذلك نحن نرحب بمبادرات إدارة المحاكمات التي اضطلعت بها المحكمتان، ونتح عنهما المزيد من السرعة في المحاكمات. كما نقدر حقيقة أن اكتشاف أدلة جديدة - مثل العثور على يوميات ملاديتش - يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التأخير. وبالتالي، فإننا نؤيد طلبات التمديد الرامية إلى تمكين القضاة من إنجاز قضاياهم مع مراعاة الواجبة لاستراتيجيات الإنجاز المتوخاة.

ويساورنا القلق من ارتفاع معدل دوران الموظفين الضروريين وذوي الكفاءة، مما يزيد من حدة حالة تتسم في الأصل بالصعوبة، ويؤثر تأثيراً إضافياً على سرعة إنجاز المحاكمات. إن فقدان نحو ١٠٠ من الموظفين في هذا العام وحده يسبب القلق. وندعو مكتب إدارة الموارد البشرية للأمم المتحدة إلى الاعتراف بالتداعيات الفريدة الناجمة عن تقليص حجم المحكمتين، وأن يتوخى ما يلزم من المرونة لوقف هذا الاستنزاف للموظفين. ولهذا نحن نشي على الموظفين الذين واصلوا الخدمة في المحكمتين في خضم عدم اليقين إزاء الأمن الوظيفي.

ونرحب بخطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإحالة بعض القضايا لتجد التعامل الملائم معها في إطار النظام القضائي الرواندي. كما نرحب بتزايد جهود التتبع الهادفة إلى كفالة إلقاء القبض على فليسيان كابوغا، وبورتي مبيرانيا وأغوستين بيزيماننا وتقديمهم إلى المحكمة. ونشيد بزيادة التعاون بين المدعي العام والسلطات في كينيا وزمبابوي

مصطنعة وسببها بطء بعض القضاة والموظفين الآخرين في إنجاز عملهم. ونعرب عن الأمل في أن تكون هذه التقارير مجرد شائعات، إلا أننا سنكون ممتنين إذا ما ألقى الرئيسان نظرة ثانية على مسائل الانضباط والأداء.

ونرى، من جانبنا، أن الاستكمال الفعال لأعمال المحكمتين سيتم تسريعه عن طريق تحديد مواعيد نهائية صريحة وواقعية لاستكمال أعمال المحكمتين في مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن حالياً بشأن آليتي المسائل المتبقية. ونحن نعترم التعاون البناء مع زملائنا في المجلس بشأن هذا المسألة.

وبخصوص رأينا في معايير آلية تصريف الأعمال المتبقية، فقد دعونا دائماً إلى أن تكون الآلية محكمة وفعالة، ومسترشدة بمداول زمنية معقولة لبدائية ونهاية عملها. وفيما يتعلق بالمتهمين الفارين من أي من المحكمتين في حال إلقاء القبض عليهم في المرحلة الأخيرة من عمل تلك المحكمة أو بعد إكمال عملها، يجب أن تتولى الآلية محاكمتهم. وبالتالي يجب أن تتوفر للآلية كل ما تحتاج إليه لأداء تلك الوظيفة.

يلتزم الاتحاد الروسي بتحقيق العدالة الجنائية الدولية وفقاً لأعلى المعايير القانونية. ولا شك مطلقاً في أن من أدانتهم المحكمتان لكنهم، لأسباب مختلفة، لا يزالون فارين، يجب أن يمثلوا أمام المحكمتين. ويمكن إلقاء القبض على الفارين وإكمال ولاية المحكمتين بتعاون الدول الإقليمية المخلص مع المحكمتين. وندعو تلك الدول إلى أن تبذل الجهد الضروري الذي يكفل تعزيز أقصى مستوى للتعاون مع المحكمتين.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأهنتكم، ووفدكم، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما أشكر وفد المملكة المتحدة على عمله المتميز في قيادة المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

عن التقدم المحرز في استراتيجي إنجازهما (انظر S/2010/574 و S/2010/588).

وتعترف المكسيك بالجهود التي بذلتها المحكمتان للإسراع بإنجاز أنشطتهما القضائية بصورة تتسم بالمسؤولية والكفاءة، بالإضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي إنجازهما خلال الأشهر الستة الماضية، والطريقة التي ضمنتها إقامة العدل واحترام حقوق المتهمين، والشهود والضحايا.

لكن، بالنظر إلى التقريرين المعروضين علينا هذا الصباح، من الواضح أن المحكمتين لن تتمكنتا من اختتام عملهما في الموعدين المضروبين في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) وأن عملهما سيستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٠ وعلى الأرجح حتى نهاية عام ٢٠١٣. وعوامل مثل عدم التعاون، وصعوبة إبقاء الموظفين المؤهلين وبإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، وعدم الاتفاق على نقل الأشخاص الذي تمت تبرأتهم، ضمن عوامل أخرى، تشكل تحدياً كبيراً للاحتتام السريع لولايتي المحكمتين. لذلك فإن من المهم توفير الإمكانيات للمحكمتين حتى تتمكنتا من اختتام عملهما القضائي في أسرع وقت ممكن. ومن الضروري مد فترة خدمة قضاة المحكمتين بما يسمح لهن بالفراغ من القضايا التي أوكلت إليهن.

ويعتبر التعاون الذي تقدمه الدول للمحكمتين مسألة أساسية أيضاً. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول المعنية إلى أن تستجيب دونما تأخير للطلبات التي تقدمها الهيئات المختصة للمحكمتين، خاصة فيما يتعلق بالعثور على الفارين من العدالة المذكورين واعتقالهم. ونشيد بصورة خاصة على التعاون القضائي القيم الذي قدمته حكومة أوغندا في اعتقال السيد جان بوسكو أوينكيندي في ٣٠ حزيران/يونيه. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للتعاون الذي أظهرته حكومة كرواتيا، التي نشجعها على الاستمرار

وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار جهود تهدف إلى نجاعة تتبع المشتبه فيهم.

ومن المهم كفاية أن تجري عملية نقل الشهود، والمدانين المطلق سراحهم، والأشخاص الذين تمت تبرأتهم بصورة سليمة تفادياً لأي عواقب قد تترتب في العدالة الدولية على المدى الطويل، على النحو الوارد في الإحاطات الإعلامية. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالتالي بالتوقيع مؤخراً على اتفاق تعاون بين حكومة السنغال والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وليس المهم إقامة العدل فحسب، بل لا بد أن يكون ذلك مشاهداً. كما يجب أن ينعكس ذلك في تعويض المكلفين بتحقيق العدالة. ويأمل وفدي أن تعالج الجمعية العامة بصورة ملائمة مسألة عدم المساواة في الأحرار بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين.

وأخيراً، أود أن أشكر العاملين بالمحكمتين على عملهم البالغ الجودة، كما أشكر السفير ماير - هارتينغ، والوفد النمساوي، على العمل المهم الذي اضطلعوا به خلال العامين الماضيين بوصفهما رئيساً لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً

أن أهنئكم سيديتي، الرئيسة، ووفدكم، والسفيرة سوزان رايس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لوفد المملكة المتحدة لعمله الممتاز في الرئاسة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الذي اضطلع بها بروح ملؤها الخيال والإبداع.

ويود وفدي أن يشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقديمهما تقريريهما نصف السنويين

وقد ردت المحكمتان، منذ إنشائهما، على العنف الخارج عن القانون بالعدالة التاريخية وحققنا، بالعديد من الطرق، تأثيرا يتعدى جدران غرف محاكمهما. واليوم نقوم بتقييم ما أنجزته المحكمتان خلال الشهور الستة الماضية ودراسة الاستراتيجيات التي تتبعانها لإنجاز عملهما الحيوي بنجاح.

ويجب ضمان إرث المحكمتين بإنشاء مؤسسة دائمة وملائمة تستمر بعد المحكمتين نفسيهما وتنجز مهماتهما. ونشيد بالعمل الذي قامت به المحكمتان لإحراز التقدم في تحقيق ذلك الهدف حتى الآن. ونحث كلا المحكمتين على السعي لإنجاز عملهما في أقرب موعد ممكن؛ ومع ذلك، ندرك أهمية القيام بذلك مع توفير الاهتمام المناسب، مما يؤدي إلى تقليص حجمهما تدريجيا وبصورة تنسم بالسلاسة والكفاءة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمتان لزيادة الفعالية ونؤمن بأن الإنصاف والكفاءة يمكن بل ينبغي لهما أن يسيرا جنبا إلى جنب. ولذلك نحث الرئيسين والقضاة، بوصفهم مدراء المحاكم، أن يتخذوا المزيد من الخطوات اللازمة لكفالة أن تتم المحاكمات بسرعة وعدل. وما فتئنا نؤيد المبادرات لإنجاز المحاكمات، عند الضرورة، من خلال إسهامات القضاة المخصصين، وتمديد فترات القضاة ونقل قضاة الدائرة الابتدائية إلى دائرة الاستئناف.

يجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل لكفالة أن يمثل أمام العدالة الأشخاص الذين اهتمتهم المحكمتان. واعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش مسألة حيوية لتحقيق العدالة في منطقة البلقان. والولايات المتحدة ملتزمة بالقيام بكل ما هو ضروري لكفالة أن يتم ذلك الاعتقال. ونرحب بالجهود الأخيرة التي تبذلها حكومة صربيا لاعتقال ونقل المتهمين من مجرمي الحرب، وندعو صربيا إلى الاستمرار في الوفاء بتعهداتها والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية

في التعاون بالاستعداد نفسه فيما يتعلق بالقضايا العالقة المعروضة على المحكمة. ونقر أيضا بالموقف البناء لحكومة البوسنة والهرسك.

وبالنسبة لوفدي، تعتبر إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية مسألة أساسية أيضا بالنسبة لإنجاز عمل المحكمتين بنجاح. ولذلك نرى من الضروري أن تستمر المحكمتان الدوليتان في مهمتهما في تيسير تعزيز قدرات المحاكم الوطنية.

وحتى في ظل تلك الاعتبارات المعقدة والدقيقة، يجب على مجلس الأمن مواصلة التقيد بالهدف الأساسي المتمثل في كفالة إقامة العدل بخصوص أخطر الجرائم والفظائع ضد الإنسانية التي ارتكبت في سياق الصراع في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي الوقت نفسه، مع ذلك، ينبغي لنا ألا نتغاضى عن حقيقة أن المحكمتين الدوليتين تواجهان تحديا مستمرا، ألا وهو تحقيق التوازن بين إقامة العدل، والكفاءة الإدارية، وكفالة الحقوق الأساسية للمتهمين، والشهود والضحايا، وبين إنجاز عملهما في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى جاهدا لاختتام المفاوضات بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية بطريقة ترضي جميع الأطراف.

وأخيرا، يود وفدي أن يعترف اعترافا تاما بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الجنائية برئاسة النمسا، والذي يقوده السفير ماير - هارتنغ، في إنجاز العمل بشأن إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

تود الولايات المتحدة أن تشيد بالجهود التي يبذلها المدعيان العامان والرئيسان لتقديم المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

على إسهامهم في مكافحة الإفلات من العقاب وعلى تعزيز قضية العدالة الدولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلادكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب كذلك عن ثقتنا بأن المجلس سينجح بفضل قيادتكم القديرة في أداء واجباته ومسؤولياته العديدة وأن يختتم سنة أخرى تتسم بالتحديات.

وفي الوقت نفسه، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للرئيسين روبنسون وبايرون، وكذلك للمدعين العامين براميرتس وجالو، للتقريرين المفصلين عن عمل المحكمتين وعن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

إن أداء المحكمتين الجاد بهدف محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية لا يشكل أساسا لثقافة المساءلة الناشئة فحسب، بل أيضا تذكيرا قويا بأن الجرائم البشعة، بغض النظر عن مرتكبيها، لن تمر دون عقاب. وتشيد كرواتيا بالجهود التي تبذلها المحكمتان للامتنال للاستراتيجية التي وضعت لإنجاز عملهما الرائد وتحولهما إلى آليات لتصريف الأعمال المتبقية.

ومع ذلك، نحن ندرك التحديات التي لا سابق لها والتي تواجه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على نحو ما ورد في تقرير القاضي روبنسون (انظر S/2010/588). ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا ينبغي السعي لتحقيق هذا الهدف المرغوب فيه والمشروع على نطاق واسع على حساب الولاية التي أنشئت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا يمس الاحترام التام لمعايير

ليوغوسلافيا السابقة وكفالة اعتقال ملاديتش وهادزيتش ونقلهما إلى لاهاي. ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها كرواتيا للوفاء بتعهداتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خاصة المهمات التي تضطلع بها فرقة عملها في استكشاف طرق جديدة لتحديد مكان أو مصير الوثائق العسكرية المفقودة. ونحثها على الاستمرار في بذل هذه الجهود. وبالنسبة لدول يوغوسلافيا السابقة، يعتبر التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مسألة هامة لإحراز التقدم نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها برؤية مهندسي الإبادة الجماعية في رواندا ماثلين أمام العدالة. وندعو من جديد إلى اعتقال بروتيه ميبيرانيا وفيليسيان كابوغا فوراً. ونتوقع أن تتعاون جميع الدول بشكل تام مع المحكمة في جهودها لتحديد مكان ميبيرانيا وكابوغا وغيرهم من الفارين من العدالة.

وقدرة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحالة القضايا إلى الدول حسب الاقتضاء خطوة هامة وحاسمة نحو تحقيق استراتيجية المحكمة للإنجاز. وتقر الولايات المتحدة برغبة رواندا في تلقي القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونقر أيضا بإصلاح قطاع العدالة في رواندا، وتعزيز القدرة القضائية والمشاركة الإيجابية مع مجلس الأمن في اتخاذ الخطوات لتيسير هذه الحالات.

وتشيد الولايات المتحدة برئاسة النمسا للفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالحاكم الجنائية على العمل الممتاز في رعاية الفريق لحقبة جديدة في العدالة الجنائية الدولية. ونود أيضا أن نشكر مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على مساعدته المستمرة والدؤوبة التي قدمها في صياغة آلية تصريف الأعمال المتبقية. وأشكر أيضا رئيسي المحكمتين ومدعييهما العامين ومسجليهما وموظفيهما

لفرقة العمل، يود وفد بلدي أن يؤكد على الالتزام القوي للسلطات الكرواتية المختصة بمواصلة عملها لتقديم المزيد من الإيضاحات لتلك المسائل، بما في ذلك فتح مسارات جديدة وفقا لاقتراحات مكتب المدعي العام. وفي الوقت ذاته، يقدر وفد بلدي كل الدعم المقدم اليوم من أعضاء هذه الهيئة لأنشطة فرقة العمل، والذي نعتبره تنويعا إضافيا بجهودنا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المسؤولون الكرواتيون على أعلى المستويات منخرطين في الحوار مع المحكمة والمدعي العام، بينما استمرت وزارة العدل ومكتب المدعي العام للدولة برعاية علاقات العمل الوثيقة والكثيفة مع مكتب المدعي العام.

وقد زار المدعي العام برامرتز زغرب يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وعقد اجتماعاً مع الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء مجلس التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية - الذي يضم رئيس الوزراء ووزير العدل ووزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير الدفاع - ومع المدعي العام للدولة وأعضاء فرقة العمل.

وقد تميزت فترة التقرير الحالي بالقرار النهائي للدائرة الابتدائية الأولى بشأن هذه المسألة ذاتها. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وبعد التقاضي المكثف على مدى أكثر من عامين، أصدرت كرواتيا خلاصهما ١٦ تقريراً، وأصدرت عدداً كبيراً من الوثائق الهامة، وقامت بعدد كبير من أنشطة التحقيق، ورفعت دعاوى جنائية ضد ١٩ شخصا - أدين أربعة منهم حتى الآن - قررت الدائرة الابتدائية الأولى رفض طلب الادعاء.

وبهذا القرار، أقرت الدائرة الأولى بوضوح بالتعاون الاستباقي مع المحكمة الجنائية الدولية وأشارت إلى أن معلومات جديدة سيستمر تسليمها على نحو متواصل. ومن خلال تطبيق الحس السليم على هذه المسألة الحساسة، فإن

الإجراءات القانونية الواجبة. وفي هذا السياق، استحووا لي أن أشدد بصورة خاصة على أنه لا يمكن اعتبار ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أنجزت بدون تقديم الفارين المتبقين إلى العدالة، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، المتهمين بارتكاب أخطر الفظائع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد، المذابح في سريرينيتشا وفوكوفار.

وتظل كرواتيا ملتزمة التزاماً قوياً بتعاونها الثابت مع المحكمة. وقد تجلّى هذا الالتزام بشكل رئيسي من خلال التنفيذ الفوري لجميع أوامر المحكمة وقراراتها الملزمة، بالإضافة إلى الاستجابة الكاملة لطلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام. وقد تلقت كرواتيا حتى الآن ٨٨٣ طلباً واستجابات لها بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالطلب المتعلق بقضية غوتوفينا وآخرين، الذي اعتبر المدعي العام بأن الاستجابة له كانت جزئية، فقد أنشأ رئيس الوزراء كوسور في الحريف الماضي فرقة عمل خاصة من أجل مواصلة تكثيف التحقيق الإداري الجاري وتوسيع نطاقه، وكذلك لتحسين نجاعته وفعاليته تماشياً مع الاقتراحات المقدمة من مكتب المدعي العام.

ويرحب وفد بلدي بتعليقات المدعي العام برامرتز على مهنية فرقة العمل، وكذلك بتنويهه بأن فرقة العمل بدأت باستكشاف مسارات هامة جديدة في التحقيق. وبالمثل، يقدر وفد بلدي تقييم المدعي العام برامرتز الذي أكد به أن كرواتيا تستجيب بوجه عام إلى طلبات مكتب المدعي العام بتقديم المساعدة. وهذه الطلبات تتم الاستجابة لها على النحو الملائم ويتم توفير الوصول إلى الشهود والأدلة.

وفيما يتعلق بملاحظة المدعي العام حول احتمال ظهور بعض جوانب التضارب في التقارير الثلاثة الأخيرة

الاستمرار في تعزيز التعاون فيما بين سلطات الادعاء والسلطات القضائية في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لسفير النمسا، ماير - هارتيغ، ولفريقه، الذي بذل أثناء رئاسته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالحاكم الدولية جهودا لا تكل لإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية التي ستحل مكان المحكمتين. إننا ندرك أن العمل الآن قد أشرف على نهايته، ونأمل أن حلولا متفقا عليها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الخفوضات، وحماية الشهود وقضاء مدة الأحكام بالسجن، سوف تساعد على حماية تركة المحكمة وكفالة القيام الناجح بالمهام المتبقية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد فيلوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن رضا جمهورية صربيا عن جهود رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجهود المدعي العام للمحكمة، القاضي باتريك روبنسن والسيد سيرج برامرتز، فيما يتعلق بتعاون صربيا مع المحكمة، وعن نهجهم المتسم بالمهنية الكاملة في تقديم تقاريرهما إلى مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام لديها، القاضي دينيس بايرن، والسيد حسن بوبكر جالو.

وكما جرى في مناسبات سابقة، فإن وصف التعاون بين صربيا والمحكمة الوارد في تقرير الرئيس والمدعي العام (انظر S/2010/588)، يتوافق مع تقييم صربيا لمستوى التعاون الذي تحقق حتى الآن. ولم تعد هناك طلبات مساعدة متبقية فيما يتعلق بتقديم الوثائق إلى المحكمة، بينما تجري تلبية

الدائرة الابتدائية الأولى لم ترفض "إصدار أوامر بتقديم وثائق بسبب عدم التيقن من مكان وجود الوثائق المطلوبة" (S/2010/588، المرفق الثاني، الفقرة ٧١) فحسب، بل استنتجت أيضا أن أوجه انعدام اليقين بشأن مكان وجود الوثائق، بالإضافة إلى أوجه انعدام اليقين بشأن استمرار وجودها أو إمكانية الحصول عليها من جانب كرواتيا، قد منع كرواتيا من تحديد مكان الوثائق المطلوبة وتقديمها.

إن الموقف الموثق لكرواتيا، وكذلك نهجها الاستباقي، كان يديها أهما دفعا الدائرة الابتدائية الأولى إلى الرأي بأن إصدار أوامر إضافية إلى كرواتيا لن يكون مجديا، وبعد النظر الجاد في كل وثيقة من الوثائق المطلوبة، فإن شكوكا كبيرة ظلت سائدة حول قدرة كرواتيا على تقديم الوثائق المذكورة.

ومع الاحترام الكامل لقرار الدائرة الابتدائية الأولى، فإن كرواتيا مصممة بقوة على المضي قدما في التحقيق ومواصلة اتخاذ التدابير المعقولة والممكنة رهن إشارتها بغية توضيح هذه المسألة. وتدرك كرواتيا إدراكا قاطعا أن تعاون الدول في المنطقة يظل أساسيا لإنجاز المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لولايتها بنجاح ولتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، وسوف تؤدي دورها في هذا المجال.

وبينما بدأت المحكمة بتقليص حجمها، فإن تعزيز العلاقات بين مكتب المدعي العام وسلطات الادعاء الوطنية يكتسب أهمية إضافية. إن جزءا كبيرا من تركة المحكمة يرمي إلى تعزيز قدرات الولايات القضائية الوطنية على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب عبر المحاكمة المناسبة للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وكرواتيا عاقدة العزم على مواصلة جهودها المحلية لمحاكمة جرائم الحرب المرتكبة على أراضيها منذ عام ١٩٩١، وفي ذلك السياق، نرى أن من المهم بشكل خاص

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، وهي على استعداد لأن تواصل المشاركة بفعالية في كل المناقشات بشأن هذا الموضوع في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن أهداف صربيا والمحكمة متماثلة. وهي تشمل الحفاظ على مستوى التعاون الذي تم التوصل إليه في مجال تقديم الوثائق والوصول إلى الشهود والمخفوقات، من جهة، وتحديد مكان الهاربين المتبقين واعتقالهما ونقلهما إلى المحكمة، من جهة أخرى. وتنفيذ تلك الأهداف سيكون أساسية الأهمية لتحقيق العدالة الدولية وإنجاز ولاية المحكمة بنجاح، كما سيسهم بالتأكيد في زيادة عودة الحالة إلى طبيعتها وتحسين العلاقات بين الدول المنشأة على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم، مؤكداً لكم دعم وفدي خلال فترة رئاستكم. وأشكركم أيضاً على الفرصة التي أتاحت لي لكي أدلي ببيان في هذا النقاش. وأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك المدعين العامين للمحكمتين على عرض تقارير المحكمتين (انظر S/2010/574 و S/2010/588) وعلى الجهود التي يبذلونها باستمرار من أجل إنجاز عملهم بنجاح. وأود أيضاً أن أشيد بزميلي وصديقي العزيز السفير ماير - هارتنغ على العمل المتقن الذي قام به.

منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دأبت حكومة جمهورية رواندا على تقديم التعاون الضروري لها لتمكينها من استكمال مهمتها التي كلفها بها المجلس من أجل

الطلبات المتعلقة بالشهود وتوفير الوصول إلى محفوظات الدولة في الوقت المناسب وبدون صعوبات.

وبعبارة أخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقيدت صربيا بجميع توصيات المدعي العام لمواصلة الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لطلبات المساعدة المقدمة من مكتبه. ولا شك في أن مستوى التعاون الذي تحقق سيستمر في فترة التقرير المقبلة.

وفيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقين، فمن الواضح أن الإرادة السياسية لحل هذه المشكلة متوفرة في صربيا وقد عبر عنها المسؤولون في البلد على أعلى المستويات. إننا نعتبر أن من الأهمية بمكان تأكيد المدعي العام في التقرير أن الادعاء العام أبقى على اتصالات منتظمة ووثيقة مع الوكالات الصربية المسؤولة عن تحديد مكان المتهمين الفارين وإلقاء القبض عليهم، وأن هذا التفاعل تكثف خلال الأشهر الماضية. ولا شك في أن هذا التفاعل سيستمر في المستقبل. ومن المهم كذلك أن المدعي العام نوه بجهود صربيا لتنفيذ توصياته الواردة في التقرير السابق (انظر S/2010/270).

إن هذه الحقائق، إلى جانب عزم صربيا الأكيد على تقديم الفارين المتبقين إلى العدالة، كما حدث بالنسبة لـ ٤٤ فردا نقلتهم صربيا إلى المحكمة، يدفعنا إلى الاقتناع بأن النتائج التي تتوقها المحكمة وصربيا سوف يتم تحقيقها.

وعلاوة على ذلك، فإن صربيا ما فتئت تقدم الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحفوظات وإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي ينبغي أن تكون لها صلاحية محاكمة الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام ضدهم وما زالوا طلقاء. وفي هذا السياق، تؤكد صربيا مرة أخرى موقفها الذي أوضحته لمجلس الأمن في

هل نحتاج إلى أن نذكر بأن طلبنا بنقل تلك الملفات يقوم ببساطة على أساس أن الجرائم التي تحاكم هذه المحكمة مرتكبها وقعت على ترابنا الوطني ضد مواطنين روانديين وارتكبها روانديون مثلهم. ولذلك، فإن العدالة الرواندية التي اكتسبت قدراً من الخبرة بمحاكمات الإبادة الجماعية على مدى ستة عشر عاماً الآن، هي الأقدر على معرفة تلك الأمور، فضلاً عن تمتعها بميزة القرب من الشهود ومن مسرح الجريمة. وأخيراً، فإن مباشرة الإجراءات القضائية في رواندا ستؤدي دوراً رئيسياً للوعظ فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية.

واليوم، نرحب بالحكم بالسجن المؤبد على الملائم أول إديفونس نيزياماتا، الذي علمنا به قبل بضع دقائق. وترحب حكومة بلدي بإلقاء القبض على عدد من الهاربين المتهمين بالإبادة الجماعية خلال هذا العام، وتتوجه بالشكر لحكومات البلدان الشقيقة التي عملت من أجل ذلك، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ونعرب عن الامتنان أيضاً للعديد من الحكومات التي اعتقلت من يشبه بارتكابهم الإبادة الجماعية الموجودين على أراضيها، وحاكمتهم على أساس قوانينها الوطنية. وأخيراً، نعرب عن تقديرنا للسنغال، التي وقعت للتو على اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لنقل المحتجزين.

وترحب رواندا أيضاً بالجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل العثور على الهاربين العشرة المتبقين، واعتقالهم، بمن فيهم أحد المديرين الرئيسيين، وهو الملياردير فليسيان كابوغا. وميليشيا الإتراموي التي كان يمولها ويزودها بالسلاح، ما زالت هناك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما يعرف المجلس، فإنها تشكل الآن ما يعرف بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

خير ضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي وخير البشرية. وفي العام المنصرم هذا، واصلت رواندا تيسير وصول الادعاء والدفاع إلى الشهود، بما في ذلك من خلال دعم الخدمة الوطنية لحماية الشهود التي أنشئت بمكتب المدعي العام في كيغالي. كما واصلت حكومة بلدي تقديم كل الوثائق اللازمة لإجراء التحقيقات وعقد المحاكمات في سلاسة.

وإذ نأسف لتوتيرة المحاكمات والتأخير فيما يتعلق بالإطار الزمني المحدد بداية، فإن حكومة رواندا ما انفكت تدعم استراتيجية المحكمة للإنجاز، كما حددها القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وتحيط علماً بالتزامها باستكمال المحاكمات الابتدائية بنهاية عام ٢٠١١، والمحاكمات الاستئنافية بنهاية عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لجهود المحكمة من أجل الحد من الوقت اللازم للإجراءات، بالرغم من مشاكلها المتعلقة بالموظفين، ونشجع المحكمة على مواصلة العمل في هذا الاتجاه للوفاء بالآجال الزمنية المذكورة آنفاً.

وفيما تقترب نهاية العمل، ولأن من الواضح أن المحكمة لن تستطيع محاكمة كل الأشخاص المطلوبين، تؤكد رواندا مرة أخرى طلبها، الذي قدمته في أكثر من مناسبة، لنقل القضايا التي لم يبت فيها إلى ولايتنا الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر نقل قضايا جديدة إلى رواندا، بالإضافة إلى الـ ٢٥ قضية التي نقلت بالفعل في ٨ حزيران/يونيه. وبطبيعة الحال، سيواصل بلدي التعاون مع المحكمة من أجل إزالة أي عقبات أمام نقل تلك الملفات، كما فعلت من قبل بإجراء العديد من الإصلاحات القضائية والجزائية وإصلاح السجون.

الحصانة المهنية، ولكن أتكلم عن تحركاتهم خارج قاعات المحاكم، خاصة عبر وسائل الإعلام الدولية وفي المؤتمرات العامة.

ولذلك، تشعر حكومة رواندا بالقلق إزاء هذا الإنكار اليومي، الأمر الذي يتجاوز مجرد الدفاع عن المتهمين، والذي لن يعيد فتح جراح مثخنة لأناس يسبغون على طريق المصالحة فحسب، بل إنها جريمة يعاقب عليها القانون خصوصاً، شأنها شأن إنكار المحرقة في كثير من البلدان. ولذلك، فإنني أطلب إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لذلك الموقف. أما نحن، فإن الحكومة ستحافظ على ثباتها في السعي إلى كفالة أن يمثل مرتكبو تلك الجرائم، سواء كانوا أجنبياً أو محامين يرافعون أمام المحاكم - أن يمثلوا أمام العدالة وفقاً للقانون الرواندي.

أختتم بالقول إن الحكومة التي أمثلها تدعو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مواصلة مهمتها بعزيمة، ولكن أيضاً بالتقيد إلى أقصى حد ممكن باستراتيجية الإكمال الخاصة بها. وعندما تنتهي ولاية المحكمة سيكتسي نقل القضايا المتبقية والأرشفة إلى رواندا أفضل خيار ملائم للعدالة ولذكرى الضحايا وللتاريخ ول مستقبل أجيالنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

أغتنم هذه الفرصة لأشكر، باسم المجلس، القاضي روبنسون والقاضي بايرون والمدعي العام برامرتز والمدعي العام جالو على الإحاطات الإعلامية التي وافوا المجلس بها.

بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

مع ذلك، فإن الأمر ليس رهناً بالمحكمة الدولية، وأن كان لا بد من أن نستعري الانتباه إلى أن هذه الحركة الإرهابية، التي ما زالت تنتشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي جدد هذا المجلس الجزاءات ضدها تواتراً (القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠))، قد حصلت مؤخراً على دعم جديد لم يكن متوقعاً، وفق آخر تقرير لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأ عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وأشار إلى ذلك في الفقرة ١٦٤ (S/2010/596). وهذا الدعم، الذي قدمه ضباط كبار جرى تسريحهم من الجيش الرواندي، يجد حماية من بلدان بعينها، وهي نفس حالة فليسيان كابوغا في الوقت الحالي.

لهذا، تطالب رواندا مجلس الأمن بأن يستخدم ثقله حتى لا يكرر التاريخ نفسه، وكما يجري اعتقال الأفراد الذين يتعاونون مع الحركات الإرهابية لزعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في ظل الإفلات من العقاب، مع تمتعهم بالحماية، وحتى التواطؤ، من جانب دول بعينها، فليس وراء تلك الحركة الإرهابية سوى عقيدة الإبادة الجماعية.

ومع ذلك، فإن رأي حكومة بلدي فيما يتعلق بنقل محفوظات المحكمة الجنائية الدولية إلى رواندا معروف تماماً. فحكومتنا لن تتنافس مع أحد بشأن هذا الموضوع. وإننا نذكر ببساطة أن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جزء لا يتجزأ من تاريخنا، ومن ثم فإنه أساسي الأهمية للحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية، ولتوعية أجيال المستقبل والحيولة دون حدوثها مرة أخرى. وتبقى حكومة بلدي مستعدة، بالطبع، لأن تدلي بدلوها في المناقشات الجارية بهذا الشأن في إطار الأمم المتحدة.

وللأسف، إن إنكار الإبادة الجماعية والتهوين من شأنها ظاهرة بدأت تنمو حتى في دوائر محامي الدفاع في أروشا. وهنا، فإنني لا أتكلم عن مرافعاتهم، التي تغطيها